م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 372/ 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K -Weekly Economic Report No. 372

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 372

الأحد 06 شباط، 2022

لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

My Greetings, I am sending you:

MEAK Weekly Economic Report No. 372

Sunday 06 February 2022

full report, click on the link:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 372/ 2022

الأحد 06 شباط، 06 February 2022

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي: 4
1 – ازدهار البتكوين.. هل يشكل خطرا على الدولار؟ 4
2 – التضخم في ألمانيا يقفز لأعلى مستوى في 30 عاما..... 6
3 – سقوط حر للعملات الرقمية.. هل هي فرصة ذهبية للشراء والاستثمار؟..... 8
4 – "بتكوين" مشروع سياسي بامتياز.. هل يفشل يوما ما؟..... 12
5 – هل ينجح رئيسي في حل المشاكل الاقتصادية كما نجح في احتواء كورونا؟..... 15
ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:..... 20
6 – Are Electric Car Batteries Really "The New Oil?"..... 20
7 – Oil up 2% on U.S. Crude Draw; Huge Gasoline Pileup in the Shadows..... 23
8 – Energy: The world is addicted to natural gas. Fossil fuel companies are fighting to keep it that way..... 26
9 – Departament Edukacji i Wydawnictw NBP edukuje:..... 34
ثالثاً – الاقتصادات العربية:..... 38
10 – تحضير "الأرضية" و"النفسية" لتحويل الحسابات المصرفية من النقد الصعب إلى العملة المحلية المتهاوية..... 38
رابعاً – الاقتصاد السوري:..... 44

11 – دعونا نحتفل برأس السنة السورية 6765 وهذه هي الحقيقة 44
12 – (انا عاوز حقي).. 300 مليون ليرة سنويا لكل مواطن!!.. 46
13 – في ذكرى رحيله: "جبران كورية" ... صحفي وكاتم أسرار الكبار 47
14 – سوريا والجوار: عقد من التّنمية.. عقد من القطيعة 52
15 – الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بزيادة الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين بنسبة 30 بالمئة..... 62
16 – زيادة جميع التعويضات.. سقف الراتب للجامعيين 156 ألف ليرة 65
17 – الرئيس الأسد يصدر ثلاثة مراسيمٍ لرفع رواتب وأجور وتعويضات العاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين 68
18 – صندوق للاستثمار فكرة للدراسة.. مدير عام هيئة الاستثمار يعرض رؤيته..... 74
19 – حوالي 19،3 مليار ليرة أرباح تراكمية للمصرف العقاري السوري 77

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 372/ 2022

الأحد 06 شباط، 2022 06 February

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - ازدهار البتكوين.. هل يشكل خطرا على الدولار؟

ازدهار البتكوين لن يطيح بالدولار ولكن هذا لا يعني أنه ليس في خطر

قيمة وحدة عملة بتكوين بلغت 50 ألف دولار (رويترز) 22/2/2021

أصبحت بتكوين (Bitcoin) حديث الساعة في العالم الاقتصادي، وفي البداية، لم تكن قيمة هذه العملة الرقمية تعادل سوى بضعة سنتات، أما الآن، يتم تداولها بما يزيد على 50 ألف دولار لكل عملة من أصل 21 مليون وحدة متاحة.

أشارت صحيفة" واشنطن بوست (Washington post) "الأميركية إلى أن القيمة التي اكتسبتها هذه العملة رفعت من مكانتها، حيث أعلنت شركة "تسلا (Tesla) "عن استثمارها 1.5 مليار دولار من احتياطاتها النقدية البالغة 20 مليار دولار في البتكوين. كما صرح "بنك أوف نيويورك ميلون كورب (Bank of New York Mellon Corp) "المرموق بأنه سيستخدم بتكوين في إدارة الأصول نيابة عن عملائه، ومن المرجح أن تنسج على خطاه شركات أخرى من وول ستريت. فهل سيشكل بروز هذه العملة الرقمية، التي لا يزال تداولها يقتصر على الشركات وصناديق التحوط والأثرياء، خطرا على بقية الناس؟

يكاد يكون من المستحيل أن تحل بتكوين أو غيرها من العملات الرقمية محل الدولار الأميركي كعملة احتياطية عالمية، على الأقل على المدى القصير، وإن تقلب سعر بتكوين وإمداداتها المحدودة للغاية، يجعلها غير مؤهلة لاتخاذ هذا الدور، وينطبق الأمر ذاته على العملات الرقمية الأخرى مثل "دوجكوين(dogecoin) "، التي بدأت كمزحة في عام 2013 لتصبح قيمتها السوقية الإجمالية الآن حوالي 6.9 مليارات دولار، بمعدل 5 سنتات للوحدة الواحدة.

وأشارت الصحيفة إلى أن الخطر الأكثر إلحاحا هو استغلال العملات الرقمية في عمليات غسيل الأموال والاحتيال، كما يتضح من لائحة اتهام فدرالية حديثة تتهم 3 عملاء للمخابرات العسكرية من كوريا الشمالية بارتكاب جرائم إلكترونية، بما في ذلك إنشاء تطبيقات زائفة للعملات الرقمية، وسرقة عملات رقمية "حقيقية" من صنع شركات في سلوفينيا وإندونيسيا. باستثناء التكنولوجيا المستخدمة، فإن الاحتيال المالي وسرقة البنوك ليست جرائم جديدة.

بروز البتكوين

من منظور السياسة العامة، فإن أهم سبب للتركيز على بروز عملة بتكوين هو ما تكشفه من المخاطر التي تنطوي على التزام الاحتياطي الفدرالي الأميركي بسياسة معدلات فائدة صفرية، وكان الهدف من اتباع هذه السياسة خلال جائحة فيروس كورونا هو التصدي للانهيار الاقتصادي وذلك من خلال تشجيع المستثمرين على المراهنة بأموالهم على المشاريع التي تخلق فرص عمل، بدلا من استثمارها في السندات الحكومية، ومع محدودية فرص الاستثمار الإنتاجي، لجأ الكثيرون إلى

الاستثمار في عملة بتكوين. وبالنسبة للبعض، من الجنوني عدم التحوط ضد معدلات الفائدة الصفرية، والتي تكون في الواقع دون الصفر مقارنة بالتضخم، وحسب رئيس شركة "تسلا" إيلون ماسك، "حين يكون للعملة الإلزامية سعر فائدة حقيقي سلبي، فإنه وحده الأحمق الذي لا يبحث عن بديل آخر"، ويوم الجمعة الماضي، تعهدت وزيرة الخزانة جانيت يلين بمراقبة بتكوين وظواهر المضاربة الأخرى عن كثب.

وتحث الصحيفة وزيرة الخزانة الأميركية والجهات التنظيمية الأميركية الأخرى على النظر في ما تكشفه هذه الأسواق عن العواقب الواقعية للسياسة النقدية والمالية الحالية، الإيجابية منها أو السلبية، المقصودة أو غير المقصودة. المصدر :واشنطن بوست

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/2/22/%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%AE%D8%B7%D8%B1%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89

2 - التضخم في ألمانيا يقفز لأعلى مستوى في 30 عاما

10/12/2021

يؤدي ارتفاع التضخم إلى إضعاف القوة الشرائية لليورو (غيتي)

قفز معدل التضخم بألمانيا 5.2% في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بأسرع وتيرة سنوية منذ 30 عاما، وفق أحدث بيانات المكتب الفدرالي للإحصاء صدرت اليوم الجمعة.

وجاءت الزيادة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بفارق 0.7% عن المعدل المسجل في أكتوبر/تشرين الأول السابق عند 4.5%.

وقال رئيس المكتب الفدرالي للإحصاء جورج ثيل إن معدل التضخم ارتفع للمرة السادسة على التوالي، ووصل في نوفمبر/تشرين الثاني إلى أعلى مستوى سجله في عام 2021 حتى الآن. وأضاف أنه تم قياس معدل التضخم الأعلى آخر مرة في يونيو/حزيران 1992 حين زاد معدل التضخم 5.8.% ووفق بيانات المكتب الفدرالي للإحصاء، انخفض مؤشر أسعار المستهلك بشكل طفيف بنسبة 0.2% في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي على أساس شهري.

وارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 22.1% في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي على أساس سنوي، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 4.5% في نوفمبر/تشرين الثاني مقارنة بالشهر ذاته في 2020.

وبلغ معدل التضخم باستثناء الطاقة 3.4% الشهر الماضي.

وازداد معدل التضخم منذ شهور في ألمانيا بسبب ارتفاع أسعار الطاقة المرافق للتعافي الاقتصادي من أزمة كورونا، كما أصبح لإلغاء الخفض المؤقت لضريبة القيمة المضافة في ألمانيا تأثير كامل الآن على أسعار المنتجات، ذلك إلى جانب ضريبة ثاني أكسيد الكربون المطبقة منذ بداية العام.

المصدر :وكالة الأناضول +وكالة الأنباء الألمانية

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/12/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D9%81%D8%B2-%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-30

3 - سقوط حر للعملات الرقمية.. هل هي فرصة ذهبية للشراء والاستثمار؟

سوق العملات الرقمية فقد حوالي 500 مليار دولار خلال نهاية الأسبوع الماضي (غيتي) أيوب الريمي 9/12/2021

أحدث السقوط الحر الذي عاشته العملات الرقمية نهاية الأسبوع الماضي، حالة من القلق في صفوف المستثمرين، بعد أن فقدت عملة "البتكوين" 21% من قيمتها السبت الماضي، قبل أن تبدأ رحلة متعثرة للتعافي وتحوم حول 50 ألف دولار.

وفقدَ سوق العملات الرقمية حوالي 500 مليار دولار خلال نهاية الأسبوع الماضي، بعد تراجع سعر عملة البتكوين إلى مستويات متدنية عند 47500 دولار بعدما كانت قد قفزت فوق 68 ألف دولار في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وهو ما انعكس على بقية العملات الأخرى من بينها عملات "الإثيريوم" و"كاردانو" و"سولانا" وكلها عملات تعتبر الأكبر في العالم.

وفتح هذا الانهيار السريع وغير المبرر لأسعار العملات الرقمية، الكثير من الأسئلة عن المنطق الذي تشتغل به هذه العملات، وحجم مخاطر الاستثمار في هذا السوق الذي ما زال يعتبر لغزا كبيرا بالنسبة للكثيرين.

طرحت الجزيرة نت هذه الأسئلة على كل من الدكتور نهاد إسماعيل أستاذ الاقتصاد والمخاطر المالية والدكتور نبيل عادل المستشار المالي

لعدد من مؤسسات التأمين العالمية، وذلك لفهم أسباب هذا التراجع، والتوقعات بشأن مستقبل هذه العملات.

ما المنطق الذي تعمل به العملات الرقمية؟

يرى الدكتور نبيل عادل أن العملات الرقمية تخضع لمنطق السوق في العرض والطلب وأيضا قيمتها مرتبطة بتوقعات المستثمرين لمدى قدرة هذه العملات على النمو.

وأردف بأن ما يجعل التعامل مع هذه العملات معقدا هو قاعدة أن الإنسان عدو لما يجهل، ذلك أن المستثمرين لا يعرفون كيف يتعاملون مع هذه العملات وبالتالي فرد الفعل عند أي هزة يكون عنيفا إما يؤدي لارتفاع غير مسبوق أو انهيار حاد.

العملات الرقمية تخضع لمنطق السوق في العرض والطلب (غيتي)

هل هذا التراجع سببه ظهور متحور كورونا "أوميكورن"؟

في هذه النقطة يختلف تحليل نهاد إسماعيل ونبيل عادل، فالنسبة للدكتور نهاد كان يوم الإعلان عن اكتشاف هذا المتحور "يوما أسود" بالنسبة للاقتصاد العالمي وبسببه انهارت الأسهم وحصلت موجة بيع مفاجئة للأسهم ولعملة البتكوين، لأن منطق السوق في الأزمات هو البيع وبعدها طرح الأسئلة.

وأضاف أن هذا التراجع مرتبط أيضا بأزمة الطاقة وخطوط الإمدادات لأن تعدين العملات الرقمية يحتاج لكَمّ هائل من الطاقة الكهربائية في ظل أزمة الطاقة التي يعيشها العالم.

في المقابل، يرى الدكتور نبيل عادل أنه لا علاقة لكورونا بهذا الانهيار، لأن سوق العملات الرقمية ازدهر خلال فترة الوباء، وكلما كانت هناك مخاوف من إغلاق جديد يلجأ الناس للعملات الرقمية لأنها أسهل في التعامل والتداول.

ما أسباب هذا التراجع؟

يرى الدكتور نبيل عادل أن هذا الانهيار الحاد مرده لدخول المستثمرين في مضاربات كبرى حول هذه العملات وأغفلوا قيمتها الحقيقية ما دامت الأرباح في ارتفاع مستمر.

هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع غير منطقي في قيمة هذه العملات، إلى أن تصل كتلة الاستثمارات إلى قناعة بأن الارتفاع غير مبرر وغير منطقي، وفي تلك اللحظة فإن أي حدث بسيط يؤدي إلى زعزعة قيمة هذه العملات مثل بالون منتفخ بشدة فإن أي احتكاك بسيط يؤدي لانفجاره، وهذا ما حدث هذه المرة ذلك أن الجميع حذر من تضخم قيمة الكثير من العملات الرقمية دون أي مبرر، وبمجرد تراجع بسيط لقيمة البتكوين بدأ السوق كله ينهار ويتراجع.

ما حجم مخاطر الاستثمار في العملات الرقمية؟

يميز نهاد إسماعيل بين نوعين من المخاطر الأمنية والاقتصادية، ذلك أن كل التداولات لهذه العملات يتم في منصات رقمية على درجة عالية من السرية والأمان، لكن في حال تم اختراق حساب أي مستثمر فليس هناك أي آلية من أجل استرجاع أموالك مقدما المثال بهيئة السلوك المالي البريطانية التي ترفض التعامل مع هذه الحالات.

أما المخاطر الاقتصادية، فتتجلى في كون هذه العملات الرقمية لا يمكن وصفها بالاقتصاد الحقيقي وهي سريعة التقلب وغير مضمونة ولا يوجد أي جهة أو هيئة رسمية يمكن الاحتكام لها لتنظيم التعاملات فيها، وبالتالي فعلى من يستثمر فيها أن يكون مستعدا لخسائر فادحة كما أنه يمكن أن يجني أرباحا كبيرة لأنه لا منطق في تفسير سلوك هذه العملات.

هل هذه فرصة ذهبية للاستثمار في هذه العملات؟

يقرد نبيل عادل بصعوبة التوقع والتنبؤ بسلوك سوق العملات الرقمية خلال الشهر المقبل أو حتى الأسبوع المقبل، لكنه يرى أن سرعة التطور التكنولوجي، وحجم التداول في هذه العملات، وانضمام شركات كبرى للتعامل بهذه العملات، يشير إلى أن أسعارها على المدى البعيد سوف تستمر في الارتفاع، أما التقلبات على المدى القصير فهي معتادة في الأسواق المالية.

لماذا لا تدخل البنوك المركزية على الخط؟

يفسر نبيل عادل عدم تدخل البنوك المركزية لتنظيم سوق العملات الرقمية بأكثر من سبب، أولها أن هذه البنوك غير مجهزة لا تنظيميا ولا تقنيا لهذا الأمر، إضافة لكون البنوك المركزية تأسست من أجل ضبط الأوراق النقدية والمعدنية ومراقبة أعمال البنوك ومنطقها هو المركزية في القرار المالي.

في المقابل، فإن سوق العملات الرقمية غير ممركز، كما أن مراحل تصنيع هذه العملات ما زالت غير واضحة، في حين أن البنك المركزي يجب أن تكون لديه الصلاحيات من أجل تتبع كل مراحل استصدار

العملات، لهذا ما زالت البنوك المركزية تتعامل بحذر شديد مع هذه العملات.

أما نهاد إسماعيل، فيشير إلى أن هناك توجسا أيضا لكون هذه العملات باتت تستعمل في طلب الفدية خلال عمليات الاختراق، وهناك عملات يشتبه أنها تستعمل من أجل التجارة غير المشروعة وغسيل الأموال، وكلها أمور تحتاج الكثير من الوقت والتقنيات للتحقيق والتدقيق فيها. المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/12/9/%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-%D8%AD%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D9%87%D9%8A-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9

4 - "بتكوين" مشروع سياسي بامتياز.. هل يفشل يوما ما؟

يعتقد الكاتب أوغو ريفكيند أن عملة بتكوين قد تكون خدعة أو مجرد فقاعة (الأناضول) 22/1/2021

ربما تشهد قيمة العملة المشفرة ارتفاعا مقابل الدولار، لكن ذلك لا ينفي حقيقة فقدانها مبادئها التحررية الفوضوية.

في هذا التقرير الذي نشرته صحيفة" ذا تايمز (The Times) " البريطانية، قال الكاتب أوغو ريفكيند إن قيمة البتكوين كانت قبل سنوات تعادل حوالي 40 جنيها إسترلينيا، لكنها تضاعفت كثيرا لتصل إلى 27 ألف جنيه إسترليني حاليا (نحو 37 ألف دولار.(

وفي عام 2010 اشتهر أميركي من رواد البتكوين باستخدام 10 آلاف عملة بتكوين لشراء البيتزا، أما قيمة هذه العملات حاليا فتساوي اليوم أكثر من ثلث مليار دولار.

وفي ذلك الوقت توقع الخبراء أن العملة المشفرة –التي لا يدعمها أي شيء على الإطلاق– ستنهار، لكن من الواضح أنهم كانوا مخطئين، يقول الكاتب.

خدعة

وأشار الكاتب إلى أن عملة بتكوين قد تكون خدعة أو مخططا هرميا أو مجرد فقاعة، لكن من المؤكد أنها مشروع سياسي بامتياز.

وقال إنه لا يمكن أن نعرف على وجه اليقين الهدف من إنشاء بتكوين، لأننا ببساطة لا نعرف من اخترعها، لكن توجد نظريتان رئيسيتان: تهدف الأولى إلى تحديد السلم الزمني لظهور عملة بتكوين لمعرفة متى أطلقت، في حين تشير النظرية الثانية –التي يرى الكاتب أنها معقولة أكثر– إلى أن بتكوين بمثابة رسالة منظمة.

فلم يتم إنشاء بتكوين خلال الانهيار المالي فقط، بل بسببه، في محاولة للحد من سيطرة الحكومات على الأموال في ظل انعدام الثقة، يضيف الكاتب.

ويوضح ريفكيند أن عملة بتكوين لا تعمل كسائر العملات التقليدية، وإنما يحكمها التشفير والخوارزميات، وهذا يعني أنه لا يمكن لأحد أن يقلل من قيمتها أو يزيحها أو يفرض ضرائب عليها.

ويعتقد أن هذه العملة الرقمية أنشئت بناء على سياسة تحررية وفوضوية بشكل إيجابي، وهو ما يجعلها تعمل بشكل جيد رغم خطورتها على صعيد تجارة المخدرات والجريمة المنظمة.

ويرى الكاتب أن قيمة بتكوين من المحتمل أن تهبط مرة أخرى ثم ترتفع مجددا مثلما حدث طوال السنوات العشر الماضية، حتى لو كان هذا الهبوط سيكون الأخطر.

فرصة استثمارية

ورغم كل شيء -يقول ريفكيند- لا تزال بتكوين موجودة، وأصبحت تمثل فرصة استثمارية بدلا من اعتبارها "أداة ثورية"، وقد ساهم اعتمادها من قبل رواد الأعمال مثل التوأم وينكلفوس في جعلهم يجنون أكثر من مليار دولار الآن إن لم يكن أكثر.

ولفت إلى أن تداول بتكوين لم يعد يقتصر على الأشخاص العاديين، بل أصبحت شركات إدارة الأصول وصناديق التحوط وحتى شركات التأمين تشارك فيه، حيث باتت المعاملات ضخمة وبعشرات الملايين من الدولارات.

وتساءل الكاتب في النهاية: ألم يكن الهدف من هذا المشروع هو إضعاف أصحاب النفوذ؟ ألم يكن ذلك سبب إعجاب دعاة الحرية منذ البداية؟ ألم تكن الغاية المراد تحقيقها هي التعامل مباشرة مع بتكوين دون وسطاء؟ ألم يكن الهدف الرئيسي من إنشاء بتكوين هو منع الحكومات من استخدام مدخراتك لإنقاذ رجال الأعمال؟

لكن بدلا من ذلك أصبحت بتكوين طريقة يستخدمها نفس الأشخاص لجعلك تستنزف جميع مدخراتك بنفسك، ما الفرق إذًا؟ يا لها من مأساة! يا له من فشل! يختم الكاتب. المصدر :تايمز

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/1/22/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%81%D8%B4%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%9F

5 - هل ينجح رئيسي في حل المشاكل الاقتصادية كما نجح في احتواء كورونا؟

صالح القزويني

البعض يتحدث عن أن الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة الأميركية ربما تلجأ للخيار العسكري ضد ايران اذا فشلت المفاوضات الجارية في فيينا.

وهنا ينبغي الاشارة الى أن الخيار العسكري هو أقوى خيار ضد الخصوم لتحقيق الغايات في فترة مثالية، لأن الخيارات الأخرى ربما تترك تأثيرا على الخصم ولكن التأثير بطيء وغالبا لا يؤدي النتيجة المطلوبة خاصة اذا استطاع الخصم التأقلم والانسجام مع العقوبات والحظر الاقتصادي.

لا اريد الخوض هنا في الاسباب التي تدعو أميركا الى تجنب استخدام الخيار العسكري ضد ايران، ولكن استبعاد هذا الخيار بحد ذاته واللجوء الى خيارات أخرى من بينها الحظر الاقتصادي يبرهن على أن الولايات المتحدة عاجزة لسبب أو لآخر عن استخدام الخيار العسكري ضد ايران.

لا شك أن المشاكل الاقتصادية تعد اليوم التحدي الأكبر أمام الايرانيين، وعلى الرغم من الوعود التي أطلقها انصار الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي خلال حملته الانتخابية وقدموا أنواع النظريات وجعلوا الناخب الايراني يتصور أن البلاد ستغادر المشاكل الاقتصادية في اليوم الأول الذي يطأ فيه رئيسي مبنى رئاسة الجمهورية، ولكن هذا لم يحدث.

المصيبة أن حكومة رئيسي لم تسيطر على الوضع الاقتصادي في البلاد وحسب وانما وتيرة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة الايرانية والتضخم ارتفع مع مجيء رئيسي، مما يوحي أن الجماعة عندما أطلقوا وعودهم الاقتصادية قبل الانتخابات، إما ليدغدغوا مشاعر الناخب الايراني ليدلي بصوته لهم، أو أنهم عاجزون عن ايجاد حل لهذه المشكلة.

ربما هناك من سينبري ويعترض بشدة على ما أقوله، ويقول أن رئيسي للتو وصل للحكم وأن حكومة روحاني السابقة لم تترك اقتصادا في البلاد ورحلت، وانما تركت ركاما من المشاكل الاقتصادية، وعلينا أن نتريث قليلا حتى نرى نتائج وثمار تسلمه للسلطة وبالتالي ليس بيده عصا سحرية لحل المشاكل الاقتصادية، والحق مع هؤلاء، فلا أحد ينتظر من حكومة احتفلت قبل اسبوعين بمرور 100 يوم على تسلمها السلطة بحل مشاكل البلاد، ولكن أن يوعد أنصار رئيسي الشعب الايراني بوضع الشمس في يده اليمنى والقمر في اليسرى فلا يعدو الأمر الا تضليلا وخداعا للايرانيين.

هذا لا يعني أن رئيسي لم يحقق أي انجاز منذ تسلمه السلطة والى هذا اليوم، بل على العكس من ذلك فانه حقق انجازا كبيرا في تصديه ومكافحته لجائحة كورونا، وكما وعد في تصريحاته الأولى بعد فوزه في

الانتخابات بأن أولويته في ادارة البلاد هي التصدي لكورونا، وبالفعل قام بذلك وحقق نجاحا باهرا في هذا الصدد، ولكن لو أمعنا قليلا في هذا الانجاز لرأينا ان أحد الأسباب الرئيسية في تحقيقه هو الاتصالان اللذان اجراهما الرئيس رئيسي مع نظيريه الصيني والروسي، وطلب خلالهما تزويد ايران بلقاحات كورونا بكثافة، مما يعني أن التعاون مع الخارج لعب دورا مهما في الانجاز الذي تحقق. وفيما يتعلق بإعتماد الاقتصاد الايراني على الخارج، هناك ثلاثة آراء في ايران، رأي يقول إن ايران لديها كل الامكانيات والموارد ولكن ليس بوسعها تحقيق أي تقدم اقتصادي من دون الاعتماد على الخارج، ورأي يعترض جملا وتفصيلا مع ذلك، ويعتقد أن ايران لديها كافة الامكانيات والموارد وعناصر الاعتماد على نفسها فليست بحاجة بتاتا للخارج لتحقيق اي تقدم، والرأي الثالث هو الذي يجمع بين الرأيين ففي الوقت الذي يعتقد فيه أن ايران تمتلك كل شيء ولكن في نفس الوقت لا ينبغي الاستغناء عن الخارج.

تمخضت عن هذه الآراء ثلاثة تيارات سياسية تتنافس بكل قوة في الانتخابات التي تجرى في البلاد وخاصة الانتخابات الرئاسية، ومن الطبيعي أن كل تيار يفوز في الانتخابات يبدأ بتنفيذ الرأي الذي يؤمن به، الحكومة السابقة التي تولاها حسن روحاني كانت تميل الى الرأي الأول، وقد حققت نوع من الاستقرار والازدهار للاقتصاد الايراني عندما ربطته بالخارج من خلال ازالة العقبة الرئيسية لذلك وهي العقوبات الغربية عبر الاتفاق النووي، وربما حسب روحاني لكل شيء حسابا إلا أن يأتي ترامب ويلغي العمل بالاتفاق ويعيد فرض عقوبات صارمة على ايران.

ومع اشتداد العقوبات التي اثرت بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي الايراني، لم يهاجم المنافسون لروحاني نظرية الاعتماد على الخارج لتحسين الوضع الاقتصادي وحسب، بل حتى أنصار روحاني بدأوا يعيدون النظر في موقفهم من هذه النظرية وآلياتها.

السياسة التي ينتهجها رئيسي ورفاقه في حل المشاكل الاقتصادية، هي الاعتماد على امكانيات البلاد ومواردها، والتوجه نحو دول الشرق والجنوب وتوطيد العلاقات معهم، الأمر الذي يعد بحد ذاته عامل لدفع الغرب نحو الاتفاق مع ايران، فالى جانب أن الغرب يريد اخضاع البرنامج النووي الايراني لسيطرته فانه لايريد لايران أن تقع في حضن الشرق، إذ أن الاقتراب يعني ضياع السوق الايرانية من يديه وفي نفس الوقت فانه يؤدي الى انضمام ايران بالكامل للتحالف الصيني الروسي.

ولكن هل هذا ما تريده طهران؟

ايران لا تريد ذلك، وفي نفس الوقت تدرك مدى المخاطر المترتبة على احادية الاقتصاد والسياسة، لذلك فانها تسعى الى تنويع اقتصادها، ولكن اذا واصل الغرب ممارسة الضغوط على ايران وفشل في التوصل الى اتفاق معها، فلن يكون امامها الا الخيار آنف الذكر.

باحث في الشأن الإيراني

https://www.raialyoum.com/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

الدول التي تملك أكبر الاحتياطيات من النقد الأجنبي في العالم

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - Are Electric Car Batteries Really "The New Oil?"

EVANNEX – 20–12–2021

It depends on how you look at it, and whether you see "the new oil" as a positive or a negative.

This article comes to us courtesy of EVANNEX, which makes and sells aftermarket Tesla accessories. The opinions expressed therein are not necessarily our own at InsideEVs, nor have we been paid by EVANNEX to publish these articles. We find the company's perspective as an aftermarket supplier of Tesla accessories interesting and are happy to share its content free of charge. Enjoy!

Posted on EVANNEX on December 21, 2021, by Charles Morris

Everything's the new something else these days. Tacos are the new burgers, hydrogen is the new ethanol, and the EVANNEX blog is the new New York Times.

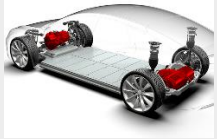

© Provided by Inside EVsAre Electric Car Batteries Really "The New Oil?"

Above: A look at a Tesla battery pack (Source: Tesla)

For years now, anti-EV campaigners have been claiming that lithium is "the new oil," implying that, as lithium becomes a valuable commodity, the global economy will become hooked on it just as it currently is on oil, with similarly baleful effects—supply shortages, wars, environmental degradation.

Of course, this is a flawed analogy. Unlike oil, lithium is not a fuel, and doesn't (normally) get burned. It's a raw material, like iron, which is used to build a product, and can be recycled at the end of that product's life. Also unlike oil, it is not in itself poisonous or hazardous to the environment (although current methods of lithium extraction do have negative environmental impacts). The kicker is that lithium-ion batteries don't actually use that much lithium (about 2% of a battery cell by volume, according to Elon Musk).

However, the same headline can have two opposite meanings, which is why it's always a good idea to at least skim an article before sharing it with the world. When a group of Morgan Stanley analysts wrote recently that batteries represent "the new oil," they didn't mean that batteries are going to cause environmental disaster—quite the reverse.

Above: Morgan Stanley highlights companies that make up the electric vehicle battery economy that's surfacing now (YouTube: CNBC Television)

Just as petroleum did in the 20th century, battery technology is poised to remake the global economy. The changes will unfold over several decades, will transform almost every aspect

of human society, and will present endless investment opportunities. Just as oil did in its day, batteries are making, and will make, a lot of people rich, Rich, RICH! (Maybe you—read on.)

Morgan Stanley calls the emerging battery ecosystem a "cross-asset" space, with the potential to transform many areas of the business world. "The emerging battery economy is a story of battery-electric vehicles becoming vastly superior in cost and capability to internal combustion engine cars. Beyond its direct application to electric vehicles and [energy storage systems], the global battery industry sits at the nexus of equity sectors, commodities and public policy."

Morgan Stanley cites a number of stocks that it expects to benefit from the coming battery boom, in several different industries. The list includes (of course) trend-setting automaker Tesla (TSLA), as well as battery firms Panasonic (PCRFY) and QuantumScape (QS). Potential winners also include raw material suppliers Albemarle (ALB) and Glencore (GLCNF) as well as heavy equipment-maker Komatsu (KMTUF), electric utility Norsk Hydro (NHYDY) and semiconductor supplier Analog Devices (ADI).

Are Electric Car Batteries Really "The New Oil?" (msn.com)

7 - Oil up 2% on U.S. Crude Draw; Huge Gasoline Pileup in the Shadows

(Adds Brent settlement)

Investing.com – 20–12–2021

© ReutersOil up 2% on U.S. Crude Draw; Huge Gasoline Pileup in the Shadows

By Barani Krishnan

Investing.com – Oil rallied for a second day in a row Wednesday after data showing a sharp drop in weekly stockpiles of U.S. crude allowed bulls in the market to claw back all they lost in Monday's sell–off triggered by fears over Covid's Omicron variant.

Also supporting oil were production outages in Libya that forced the North African country to declare force majeure on crude exports from two of its ports.

West Texas Intermediate, the benchmark for U.S. crude, settled up $1.64, or 2.3%, at $72.76 a barrel, adding to Tuesday's 4% gain. The two–day rally helped WTI to recover all of Monday's 3.7% drop.

London–traded Brent, the global benchmark for oil, settled up $1.31, or 1.8%, at $75.29 a barrel, after Tuesday's rise of 3.4%. On Monday, Brent lost 2.7%.

U.S. crude inventories fell 4.72 million barrels during the week to Dec. 17, the Energy Information Administration said in its weekly Petroleum Status Report. It was the largest weekly

crude draw since September and added to the 4.58-million slide in the previous week to Dec. 10.

Industry analysts tracked by Investing.com forecast a decline of just around 2.5 million barrels for last week.

But stockpiles of gasoline rose even more than the drop registered in crude.

Gasoline inventories rose by 5.53 million barrels last week, their most since a 7.5 million-barrel build during the week to June 7.

Analysts had expected gasoline inventories to rise by just 65,000 barrels for the just-ended week, putting what the EIA reported at least eight times higher than projections. In the previous week, gasoline stockpiles drew down by 719,000 barrels.

The EIA report also showed that inventories of distillates, which are refined into diesel and jet fuel, among other fuel products, rose by 396,000 barrels last week versus a projected drop of 250,000. In the previous week, distillate stocks fell by 2.85 million.

But it was the huge gasoline build that raised eyebrows among some traders who attributed it to the likely slump in fuel demand amid last week's breakout in Omicron cases across major U.S. cities.

"It's really quite stunning to see this build in gasoline and the drop in fuel demand that it suggested for last week and how that's correlating with the spike in Omicron caseloads," said

John Kilduff, founding partner at Again Capital, an energy hedge fund in New York. The Omicron is now the dominant COVID strain in the United States, accounting for more than 73% of new coronavirus cases last week, according to the Centers for Disease Control and Prevention.

Major U.S. cities, including New York, Los Angeles and Chicago, have announced mass cutbacks in activity and introduced various new restrictions to deal with the threat of the variant. President Joe Biden has also warned that Americans who do not get vaccinated against the virus face "a winter of severe illness and death".

Oil prices have fallen from 2021's highs since the emergence of the Omicron variant in November.

Brent fell from seven-year highs of $86.70 a barrel in mid-October to as low as $65.80 over the past two months, before settling into a range of between $71 and $75 now.

Despite the price slump and threats of a resurgence in the pandemic, global oil producers have so far played down risks from the Omicron.

OPEC+ — a 23-nation oil producing alliance led by the 13-member OPEC under Saudi Arabia and 10 others non-OPEC countries steered by Russia — says the Omicron is unlikely to become as disruptive to energy demand as the original Covid-19 strain that broke out in 2020.

Oil up 2% on U.S. Crude Draw; Huge Gasoline Pileup in the Shadows (msn.com)

8 - Energy: The world is addicted to natural gas. Fossil fuel companies are fighting to keep it that way

By Angela Dewan, International Climate Editor, CNN – 23-12-2021

Imagine a world entirely free of fossil fuels. That's no longer such an abstract concept, as most of the everyday things we do can be powered by electricity -- driving a car, heating a home, charging a phone or computer -- and all that energy could come from sources like the wind, the sun and the natural movement of water.

© Sean Gallup/Getty ImagesExhaust emerges from the smokestack of a natural gas-fired power plant in Berlin, Germany.

For industries that need more oomph than solar or wind can offer -- like aviation, steel and concrete -- there's hydrogen. And it's everywhere.

There's a lot of buzz and billions of dollars being poured into the hydrogen industry, but not all types of hydrogen are created equal. Hydrogen is the most abundant element on the planet, but it needs to be isolated from its source, and that in itself takes energy. At the moment, it's mostly derived from fossil fuels -- natural gas, coal and oil -- in what's called "gray" hydrogen. If the carbon-dioxide (CO_2) emitted during production is captured, you get "blue" hydrogen.

© Sean Gallup/Getty ImagesThe Heizkraftwerk Lichterfelde natural gas-fired power and heating plant stands illuminated on November 03, 2021 in Berlin, Germany. Natural gas prices have risen dramatically in Europe and Germany over recent months, leading to a corresponding sharp rise in electricity prices.

As governments around the world devise new energy strategies to rapidly remove the carbon from their economies, major fossil fuel companies are lobbying hard to keep blue hydrogen in the mix. In doing so, energy and climate experts say, they are locking in the global use of natural gas, a planet-warming fossil fuel, potentially for decades to come.

The most promising hydrogen for the climate is really the "green" sort, which is derived from water and is processed using 100% renewable energy, making it a potential zero-emissions power source. Green hydrogen is seen as a game-changing solution to emissions in the heaviest of industries, but it has a long way to go -- less than 1% of the world's hydrogen today is green, according to Fitch Ratings. The rest comes from fossil fuels.

© Krisztian Bocsi/Bloomberg/Getty ImagesA compressor station to accommodate downstream gas

flows from the yet-to-be-approved Nord Stream 2 project, in Radeland, Germany.

An analysis provided to CNN from the independent climate think tank InfluenceMap, which uses data to track the influence of business and finance on climate policy, found that several major fossil fuel companies are using the hydrogen hype to keep natural gas on the playing field, and that's having an impact on a crucial upcoming decision in the European Union.

The EU's 27 countries are so divided on the future role of natural gas that the bloc's executive arm, the European Commission, has for months failed to deliver what should be a simple list of energy sources that it considers sustainable.

After several delays, the decision was again postponed on this week, as countries squabbled over whether gas -- as well as nuclear power -- should make the list, and whether they should be called "green" or "transitional" forms of energy.

Earlier draft versions of the list -- known as the Sustainable Finance Taxonomy -- made no mention of gas or nuclear, a source close to the talks told CNN, and now EU officials are publicly saying they will almost certainly be included. That could allow natural gas operations to carry on with a green stamp of approval and unleash a wave of private investment and green recovery public funds to new projects.

In an opinion piece for the website Euractiv, Greta Thunberg and follow climate activists described the list as "fake climate action."

Using a database of more than 350 of the world's largest companies, InfluenceMap identified a number of major fossil fuel companies that have been active in lobbying the EU on the sustainable fuels decision, as well as two other policies on gas and hydrogen. The three most active companies were Equinor, TotalEnergies and BP, the analysis concludes.

Gas industry associations representing some of the biggest fossil fuel companies operating in Europe are also arguing that natural gas in new projects could be blended with hydrogen -- including blue hydrogen -- to make it "cleaner." Vivek Parekh, an InfluenceMap analyst, described this lobbying to CNN as a "slow creep" of natural gas back into EU energy policy.

"The positions put out initially by the European Commission looked to push fossil gas infrastructure down the back road, and try to avoid it as much as possible," Parekh said.

"But it looks like the gas industry -- after such a long fight -- has managed to weaken the sustainability criteria in its favor. And that essentially secures the role of fossil gas and its long-term energy future. This is in the European Union, which is supposed to be a policy leader when it comes to climate."

The EU has one of the most ambitious climate plans in the world, with a goal enshrined in law to reduce emissions by 55% by 2030, from levels in 1990. Its policies tends to influence those in other parts of the world, making this decision particularly consequential.

Pascal Canfin, the EU lawmaker who chairs the bloc's powerful environment committee, said he was hopeful of a compromise to break the impasse. One proposal put forward, Canfin told CNN, is to include gas but impose a limit to how much carbon dioxide (CO_2) new projects should be allowed to emit. Another could be to only allow new gas projects when they replace coal, and a "sunset clause" ending any new gas infrastructure as of December 31, 2030.

"So here are three key conditions under which you can define your design, the space where gas can be considered as useful for the transition, even if it's fossil," he said.

Nevada's extinct supervolcano may hold largest lithium deposit in the world

Equinor and TotalEnergies were among companies that campaigned against the proposed CO_2 limit, according to InfluenceMap.

Equinor -- which is investing in green hydrogen but also continues to drill for more oil and gas -- confirmed to CNN it had been engaging with the EU on the policy and said it would support the CO_2 limit in electricity and heat projects, but that it would not in other circumstances, for example, new gas projects to help a region transition from coal.

"Like many member state governments we see natural gas as key to the EU's decarbonization efforts," the company said in a statement to CNN. It emphasized that natural gas can be "decarbonized" through carbon capture and storage.

But no technology that exists today can remove 100% of the CO2 from natural gas, and a landmark study on blue hydrogen from Cornell University in August showed that blue hydrogen, at the moment, emits 20% more than natural gas in the first place. That's partly because the greenhouse gas methane tends to leak in the carbon capture process.

French company TotalEnergies did not comment on its position on the emissions limit, but said it was investing in both blue and green hydrogen. It argued natural gas is currently "the best option for providing the world with the energy it needs while combating global warming," and is even "a champion of energy transition."

BP did not reply to CNN's request for comment.

A growing gas addiction

Despite its clean-sounding name, natural gas is a major contributor to the climate crisis. It is made mostly of methane, a greenhouse gas more than 80 times more potent than carbon-dioxide in the short term. It surged in use in the '70s and took off in the '90s, when it was sold as a "bridge fuel" -- a cleaner alternative to coal and one that would eventually be dropped when renewable energy took off.

But the world has become somewhat addicted to gas, and that "bridge" has become so long, governments are realizing they don't really know when and where it ends.

Global use of natural gas is at an all-time high, according to the International Energy Agency. In the EU, it's come down

slightly since a 2010 peak, but not that much, and is still higher than levels in the '90s.

The scale of growth in the EU is a clear sign that, even in Europe, gas isn't going anywhere soon.

Data from Global Energy Monitor (GEM) shows that at the end of 2020, there were around 17,000 kilometres (around 1,500 miles) of gas pipeline in development in the EU. That's 65 projects across 23 nations worth 72.6 billion euros ($81.8 billion). There were another 15.5 billion euros-worth of projects for liquified natural gas.

And, depending on how they are built, new natural gas projects tend to stick around for some time.

Greig Aitken, who manages GEM's Europe Gas Tracker, said that pipelines and the gas plants they serve typically have lifetimes of 30 to 40 years, warning that any new gas infrastructure will either lock in the fossil fuel and undermine the bloc's climate goals or force the projects to be abandoned.

"A tipping point has been reached, and there really should be no new commissioning of gas infrastructure from now given the timelines involved, unless companies and their financial backers actually welcome the idea of having stranded assets on their books," Aitken said.

So where does that leave green hydrogen? The industry needs a windfall in funding to build more electrolyzers -- the machines needed to extract hydrogen from water -- as well as a huge increase in renewable energy sources.

A decision like the EU's on taxonomy could potentially mean money that could be going to green hydrogen is diverted to blue.

But there is huge momentum. A new green hydrogen project appears to pop up somewhere in the world on a weekly basis, and even fossil fuel companies promoting blue hydrogen are beginning to look at green as well. The International Renewable Energy Agency says that green hydrogen could become cheaper than blue hydrogen by 2030 if -- and it's a big if -- the industry gets enough buy-in.

"Green hydrogen proves that the world has a clean, practical, implementable way out of global warming," said Andrew Forrest, whose company Fortescue Future Industries is investing heavily in green hydrogen.

Forrest, an Australian who made his fortune from mining with the Fortescue Metals Group, is betting big on green hydrogen to not only decarbonize his company's entire mining operation, but also to transform Fortescue into a global renewables giant.

To Forrest, all this talk about blending blue hydrogen into natural gas is a distraction. The energy transformation has to happen now, and not lock in yet another "bridge" fuel, he said.

"Fossil fuel companies trying to tell the world that natural gas, blue hydrogen or gray hydrogen are a solution to climate change are lying," Forrest said.

"Blue hydrogen, gray hydrogen, any type of hydrogen that is not green is dirty and uses fossil fuels to make it. It is like clean coal or cancer–free tobacco."

Oil up 2% on U.S. Crude Draw; Huge Gasoline Pileup in the Shadows (msn.com)

9 - Departament Edukacji i Wydawnictw NBP edukuje:

Inflacja to wzrost ogólnego poziomu cen w gospodarce. Umiarkowany wzrost cen jest normalnym zjawiskiem w rozwijającej się gospodarce. Za optymalny poziom inflacji w Polsce przyjmuje się roczne tempo wzrostu cen między 1,5 – 3,5 proc. (2,5 proc. plus/minus 1 punkt procentowy).

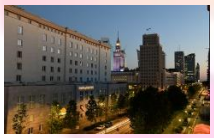

Publikacja: 16.11.2021

Materiał powstał we współpracy

Wzrost cen w gospodarce może mieć przyczyny:

• popytowe,

• podażowe (kosztowe).

Z punktu widzenia banku centralnego kluczowe jest rozróżnienie pomiędzy krajowymi i zewnętrznymi (potencjalnie globalnymi) źródłami zmian cen.

W październiku 2021 r. inflacja w Polsce wyniosła 6,8 proc. w ujęciu rocznym, zatem kształtowała się na podwyższonym poziomie. Oznacza to, że przeciętnie koszt koszyka towarów i usług konsumpcyjnych dla gospodarstw domowych wzrósł

właśnie o 6,8 proc. w porównaniu do analogicznego okresu 2020 r.

Analizy dotyczące cen poszczególnych towarów i usług kupowanych przez polskich konsumentów wskazują, że w październiku 2021 r. zmiany cen towarów i usług administrowanych oraz paliw (obejmujących około 21 proc. całego koszyka towarów i usług konsumenta) odpowiadały za ok. 46 proc. rocznego wzrostu cen konsumpcyjnych. Zatem wzrost inflacji w ostatnim czasie wynikał z czynników podażowych (kosztowych) i zewnętrznych, na które polityka pieniężna prowadzona przez Narodowy Bank Polski nie ma żadnego wpływu.

Podwyższona inflacja jest obecnie zjawiskiem globalnym, występuje nie tylko w Polsce, ale we wszystkich krajach i jest to związane ze skutkami kryzysu pandemicznego. Zjawisko to ma charakter przejściowy. Inflacja będzie się obniżać wraz z wygasaniem czynników kosztowych, a Narodowy Bank Polski nie dopuści do utrwalenia się w Polsce inflacji na podwyższonym poziomie.

Materiał powstał we współpracy:

https://pieniadze.rp.pl/finanse-osobiste/art19107051-departament-edukacji-i-wydawnictw-nbp-edukuje?utm_source=rp.pl&utm_medium=sekcja_zajawka_1

Amerykański miliarder Mark Cuban kupił małe miasteczko w Teksasie

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

وبمقارنة سعر برميل النفط مع برميل منتجات اخرى تكون المقارنة على النحو الآتي:

1. برميل النفط سعر برنت (117) دولاراً.
2. برميل كوكا كولا (126) دولاراً.
3. برميل حليب (163) دولاراً.
4. برميل مياه بيريه معدنية (300) دولار.
5. برميل عصير برتقال تروبيكانا (307) دولارات.
6. برميل بيرة بدوايزر (447) دولاراً.
7. برميل سكوب غسيل فم (682) دولاراً.
8. برميل فنتي عصير ستاربوكس (954) دولاراً.
9. برميل بن وجيري آيس كريم (1609) دولارات.
10. برميل برتولي زيت زيتون (2370) دولاراً.
11. برميل تباسكو الفلفل الحار (6155) دولاراً.
12. برميل فايزين تنظيف للعين (39728) دولاراً.
13. برميل عطر شانيل (1666560) دولاراً.

ثالثاً – الاقتصادات العربية:

10 - تحضير "الأرضية" و"النفسية" لتحويل الحسابات المصرفية من النقد الصعب إلى العملة المحلية المتهاوية

السلطة "تنيشن" على التحويلات إلى الدولار والهدف "ليلرة" الودائع

خالد أبو شقرا 21كانون الأول 2021

تقرير خطير جداً.. الجوع يضرب العالم العربي.. وسورية ولبنان دخلا المشهد القاتم

الخبير السوري:

لا يزال الجوع في الدول العربية يتفاقم. هذه خلاصة تقرير منظمة الفاو العالمية حول الدول العربية وشمال إفريقيا. التقرير صدر بتاريخ 16 كانون الأول 2021، وفيه تفاصيل مخيفة عن الوضع الغذائي الصحي، فقد تضاعف تقريباً بنسبة 91,1% عدد الأشخاص الذين يُعانون من الجوع وسوء التغذية في المنطقة، منذ عام 2000 حتى يومنا هذا.

وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة الفاو والذي ترجمه مركز فيريل للدراسات في برلين: وصل عدد الجياع في الدول العربية إلى 69 مليون شخص في عام 2020، بسبب الأزمات السياسية والحروب والاضطرابات الاجتماعية وازدياد الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية والتداعيات الاقتصادية المرتبطة بوباء COVID–19 الأخير.

عانى ما يقرب من ثلث سكان المنطقة، أي 141 مليون شخص، من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2020، بزيادة قدرها 10 ملايين عن العام الذي سبقهُ أي 2019.

حسب تصريح عبد الحكيم الواير، المدير العام المساعد للفاو والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا: "لا تزال النزاعات تشكل أحد الأسباب الرئيسية للجوع في المنطقة، حيث يواجه حوالي 53.4 مليون شخص الجوع في البلدان والمناطق المتأثرة بالصراعات، وهو أعلى بأكثر من ستة أضعاف مما هو عليه في البلدان الآمنة... لا أتوقع حدوث تحسن ملحوظ في الوضع هذا العام لأن العوامل الأساسية للجوع مستمرة في دفع الوضع نحو الأسوأ."

سوء التغذية يصيب حتى الدول الخليجية

يُحذّرُ التقرير من أنّ نتائج عام 2021 ستكون أشد من العام السابق، ولا يمكن تحميل جائحة كوفيد –19 كافة الأسباب، فالمنطقة العربية ما كانت في الطريق الصحيح قبل انتشار الفيروس، لكن الجائحة فاقمت الوضع أكثر.

مقابل الجوع ونقص التغذية، تُعاني شعوب بعض الدول العربية من الإفراط في تناول الغذاء، مما يُشكّلُ عبئاً إضافياً على تلك الدول. فالسمنة حتى لدى الأطفال دون الخامسة بالإضافة للبالغين وصلت في الكويت إلى 37,4% من عدد السكان. والسمنة لا تعني أبداً أن الغذاء صحي، فقد يُصاب بالسمنة حتى الفقراء الذين لا يتناولون سوى الخبز والمعجنات .بشكل عام؛ ارتفعت نسبة السمنة بين البالغين بشكل مطرد في المنطقة منذ عام 2000، حيث وصلت إلى 28.8% عام 2020، وهي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 13.1%.

وحسب التقرير: "لا يزال الوزن الزائد في مرحلة الطفولة يمثل مشكلة صحية عامة عالية في المنطقة، فالمتوسط العالمي هو 5.7% بينما

يصل إلى 10.7% في المنطقة العربية". كل ماورد لا يتحدّثُ بشكل صريح عن حجم الكارثة التي فاقت كلّ وصف...

ما يحدثُ خطير ويُنذرُ بمستقبل أسود.

رغم قتامة التقرير ووضعه لأسباب عديدة، لكنه أغفل أسباباً أخرى عن عمد أو مراعاة لدول معينة. من الأسباب الأخرى للجوع؛ ارتفاع معدل الولادات وعدم اتخاذ الحكومات أية إجراءات فعالة لإقامة المشاريع الزراعية لتأمين الغذاء للملايين المتزايدة سنوياً. نأخذ مصر كمثال: ازداد عدد سكانها بين عامي 2006 و2017 بواقع 20489000، أكثر من 20 مليون ولادة، أي خلال 11 عاماً هناك زيادة تُعادل عدد سكان سوريا من الأطفال المستهلكين الجدد غير المنتجين بحاجة لطعام، وعلى الحكومات المصرية تأمين مصادر تغذية جديدة.

خصَّ التقرير الدول التالية: الجزائر. البحرين. جزر القمر .جيبوتي. مصر. العراق. الأردن. الكويت. لبنان. ليبيا. موريتانيا. المغرب. عُمان. قطر. السعودية. الصومال. السودان. سوريا. تونس. الإمارات. اليمن. فلسطين.

الصومال كانت الأسوأ، حسب التقرير الذي أخذ النسبة وليس العدد فكانت 59,5% من الصوماليين يُعانون من الجوع وسوء التغذية، ثم اليمن بواقع 45,4%.

حقيقة

الحقيقة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة أيضاً تقول أنّ اليمن هي الأعلى وليس الصومال بالعدد الإجمالي لكنها هربت إلى النسبة لمدارة الزعماء والدول التي سببت الكارثة في اليمن الذي كان يوما يُسمى سعيداً.

اتصل مركز فيريل بأحد العاملين في مجال الإغاثة في اليمن فنقل لنا الصورة الحقيقية عما يجري هناك، وكانت مأساوية وكارثية. حوالي 16 مليون يمني يُعانون من نقص غذائي وصل حدّ المجاعة، وحتى في التقرير الأول ذكروا أنّ الأسباب هو الحرب الدائرة دون تسمية الدول التي تُدير هذه الحرب وهي السبب الرئيسي في مأساة الشعب اليمني.

الوقاحة وهي الوصف الديبلوماسي لما قام به المجتمعون في هيئة الأمم المتحدة وأصدروا بعدها تقريرهم بتاريخ 22 أيلول 2021، ورد في التقرير المهزلة:

(وقد شكر منسق الإغاثة التابع للأمم المتحدة قادةَ العالم على الاستجابة الإنسانية في اليمن، مؤكداً أنّها من بين أكثر الخطط تمويلاً، حيث تم الوفاء بـ98% من التعهدات التي تم التعهد بها في حدث في شهر آذار 2021. حيث تمّ جمع أكثر من 2 مليار دولار و "منع المجاعة وإخراج الناس من حافة اليأس" ، وتقديم المساعدة إلى كل مقاطعة من مقاطعات البلاد البالغ عددها 333). أتعلمون ماذا تستطيع هذه الـ2 مليار دولار أن تُقدّم للشعب اليمني من طعام؟ حسابيا يكون نصيب اليمني الذي يعاني من الجوع حوالي 130 دولاراً، أين تبخرّت ومن سرقها؟

السيدة Henrietta Fore المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF) اليونيسف (كانت أكثر صراحة لهذا اتهُمَت بالسوداوية: (1.7 مليون شاب يمني هاجر. 11.3 مليون شاب يعتمدون على المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة و 2.3 مليون دون سن

الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد، وهناك 400 ألف يمني دخلوا مرحلة الموت الوشيك). تخيلتم هذه الأرقام الصادرة عن هيئة رسمية؟

ما لفت نظرنا أيضاً في مركز فيريل هو الخطر القادم مع الأجيال القادمة، فتقرير الفاو ذكرَ أنّ 20,5% من الأطفال دون سنّ الخامسة يُعانون من التقزّم، بينما 7,8% يعانون من الهزال أي نقص التغذية الشديد. في اليمن فقط 2.3 مليون طفل لديهم سوء تغذية حادّ، ولا يمكن إصلاح هذا النقص في بنيتهم الجسدية مستقبلاً.

التقزّم لا يعني قصر القامة الوراثي، بل وسيلة تكيّف يقوم بها جسم الإنسان عندما يتناول طعاماً منخفض الطاقة لفترات طويلة، أي يعاني من الجوع، والنتيجة الصحية على المدى البعيد لهذا الإنسان تكون: فشل أعضاء الجسم الرئيسية الحيوية وهي القلب والرئتين والدماغ والكيلتين والكبد بعمر مبكر، بالإضافة لقصور النمو الإدراكي لدى الأطفال. ولمن يسأل؛ سوريا ليست بعيدة عن ذلك، فترتيبها حسب الصورة في المركز الخامس عالمياً في إنعدام الأمن الغذائي، بينما دخلت لبنان المنافسة بقوة.

معظم الدول التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي إفريقية. لبنان انضم للقائمة.

وهنا المشكلة الكبيرة التي تطرحُ أسئلةً يتمّ تناسيها...

ما هو المستقبل الصحي الذي ينتظرُ عشرات الملايين وربما مئات الملايين من الأجيال القادمة التي تعاني نقصاً حادّاً في التغذية لعدة سنوات في هذه الدول؟ ما هو المستقبل العلمي والعملي الذي ينتظر الأجيال القادمة إذا كان همّها الأول وشغلها الشاغل تأمين لقمة العيش

الفقيرة غذائياً؟ أليس أحد الأهداف؛ خلق أجيال من ضعيفي البنية البدنية والعقلية؟ رغيف الخبز وحبة البطاطا لا تعني غذاءً كاملاً، يجب أن تحوي الوجبات الغذائية الصحية على مكونات أخرى خاصة للأطفال في مرحلة النمو؛ اللحوم والأسماك. منتجات الألبان. الفواكه والخضروات والعصير. السكريات والزيوت بالإضافة للنشويات. هل فكرتم بمستقبل الأطفال الصحي الذين من المفروض أن يقودوا هذه الدول مستقبلاً؟ اللهم إلا إذا كانت الحكومات "الكريمة" تعتبرُ رغيفَ الخبز وحبة بطاطاغذاءً كاملاً!!

مركز فيريل للدراسات. http://syrianexpert.net/?p=61627

رابعاً – الاقتصاد السوري:

11 - دعونا نحتفل برأس السنة السورية 6765 وهذه هي الحقيقة

السوري يتقدم على التقويم العبري بألف عام وعلى التقويم الفرعوني القديم بخمسمئة عام، وأنه مرتبط بأساطير الخصب المنبثقة من أحوال الطبيعة وتعاقب الفصول. يرتبط التقويم السوري بعشتار الربة الأم الأولى منجبة الحياة، نجمة الصباح والمساء في آن معاً، الربة التي تصفها النصوص القديمة بأنها «في فمها يكمن سرُّ الحياة، ويشيع من ابتسامتها الأمن والطمأنينة في النفوس. عشتار التي تلقب في الأسطورة بـ«أم الزلف». وهي نفسها أم الزلف التي مازال الناس يغنون لها في أرياف #سورية الطبيعية: «عالعين يم الزلف زلفة يا موليا» نعم نغني لعشتار دون أن ندرك ذلك، فكلمة «زلف» تعني بالسريانية أشياء كثيرها أولها: «الثوب الموشى، الزينة، الجمال.. إلخ «أما كلمة «موليا» فتعني: «الخصب، الوفرة، الامتلاء، الإشباع... إلخ» وهذه المعاني كلها تتصل بعشتار الأم والأرض والطبيعة. كانت احتفالات رأس السنة السورية تبدأ في الحادي والعشرين من آذار. الأيام الأربعة الأولى منها تخصص لتقديم المسرحيات ورواية الأساطير. بعدها تبدأ الاحتفالات الدينية لتبلغ ذروتها في عيد رأس السنة السوري في الأول من نيسان، ثم تستمر حتى العاشر منه. وخلال كل هذه المدة كان من المحرم على الناس تأنيب الأطفال ومعاقبة العبيد أو القيام بالأعمال اليومية أو انعقاد المحاكم. ما أدهشني هو أن أسماء الشهور السورية لا تزال على حالها منذ القدم وهي متصلة بدورة الطبيعة فآذار الذي تبدأ فيه الاحتفالات هو شهر الزهر، نيسان– الربيع، أيار –النور، حزيران– حصاد الحنطة، تموز– فقدان المُخَصِّب

حبيب عشتار، أيلول «أولولو» شهر الولولة على «تموز» لزوال خصبه... الخ. والحق أن الاحتفال بعيد رأس السنة السورية ظل مستمراً في بلادنا عبر آلاف السنين، تحت اسم عيد الرابع، إلى أن حجبته الضرورات الأمنية قبل سنوات، ففي الرابع من نيسان حسب التقويم الشرقي الذي يصادف السابع عشر من نيسان حسب التقويم الغربي، كانت تقام الأفراح وتعقد الدبكات، في مختلف أنحاء الساحل السوري. صحيح أن أباطرة روما عندما حكموا هذه الأرض حاولوا فرض أسمائهم على تقويمنا مثل يوليوس وأغسطس، لكن بصمتهم زالت بزوالهم. يرى صديقي أن هذا العيد قد أخذ منا ثلاث مرات، الأولى عند فرض التقويم اليولياني، والثانية عند فرض التقويم القمري، والثالثة عندما أمر «شارل» التاسع ملك فرنسا قبل أربعمئة وخمسين عاماً باعتماد التقويم الغريغوري ونقل رأس السنة من أول نيسان إلى أول كانون الثاني. فقد أطلق على رأس السنة السورية اسم April fool أي أحمق نيسان، وهي عبارة كانت تطلق على أي شخص ينسى أن رأس السنة قد تم نقله من واحد نيسان إلى 1 كانون الثاني. وما يحز في النفس هو أننا، لغفلتنا، جارينا خصومنا في الاستهزاء بتراثنا فاعتمدنا الأول من نيسان عيداً للكذب، جاهلين أنه عيدنا الذي ضيعه جهلنا!

منقول

12 - (انا عاوز حقي).. 300 مليون ليرة سنويا لكل مواطن!!

كتب: مجد عبيسي

ضمن المنشور "الاشكالي" الذي اطلقه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك د. عمرو سالم عن شرائح "يقال" إنها ستحذف من شرائح الدعم..

ذكر في نهاية المنشور رقما لم يستوعبه عقلي الصغير.. كونه يحمل 18 صفرا.. حيث افصح ان الحكومة "تدعم" المواطن بأكثر من 5 تريليون ليرة من الموازنة، وهذه التريليونات لا يجوز ان تذهب للمقتدرين!!

طبعا لمن لا يعلم، 5 تريليون ليرة تعني (5 آلاف مليار ليرة سورية) مخصصة للدعم!

ان افترضنا ان عدد سكان سورية بالكامل في اقرب احصائية رسمية قدر ب 15 مليون مواطن..

معناه ان حصة الفرد من الدعم الحكومي 300 مليون ليرة !! وللجميع، مقتدر وغير مقتدر!

فيا ايها المواطنين الشرفاء، هل يصلكم دعم الخدمات الحكومية ب 300 مليون ليرة سنويا لكل فرد؟

بصراحة، انا أريد حصتي من الدعم "خرج ناشف" وحصة كل فرد من اسرتي كذلك.. وبعدها ليعوم وليحرر كل شيء.. وأعدكم ان ادعو للحكومة بطول العمر وسأبوس تصريحاتهم ما دمت ساقبض 300 مليون ليرة كل سنة!!

https://syriandays.com/?page=show_det&select_page=68&id=68101

13 - في ذكرى رحيله: "جبران كورية" ... صحفي وكاتم أسرار الكبار

2021-12-04

بنظارته السميكة، قامته المتوسطة، وجبهة رأسه العريضة، رسمت شخصية "جبران كورية" في أذهان الكثيرين صورة الصحفي والكاتب السوري المتمرّس والخبير، الذي عاصر تجارب صحفية مختلفة، تنقل بين أزمنة سياسية متصارعة فكرياً وإيديولوجياً. وعاش شغف الصحفي في البحث عن المعلومة ونشرها، وما تفرضه بعض المهام من كتم للأسرار والمعلومات. فمع تسلمه رئاسة المكتب الصحفي في رئاسة الجمهورية، منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى العام 2004، تكشّفت أكثر خبرة الرجل وسماته، وزادت شهرته وعلاقاته، داخل الوسط الصحفي وخارجه، لكنه بقي على وفائه، بشهادة أصدقائه وتلامذته.

الصحافة باكراً:

بُعيد الاستقلال بسنوات قليلة، اختار الشاب "جبران كورية" صاحب العشرين ربيعاً، العمل في أروقة الصحافة المطبوعة المزدهرة آنذاك، وليتسلّم لاحقاً رئاسة تحرير صحيفة "العلم"، ثم صحيفة "الحضارة"، وذلك قبل أن يستقر به المقام في صحيفة "الرأي العام"، ذائعة الصيت والشهرة في عالم الصحافة السورية.

ومع تأميم وإلغاء تراخيص الصحف الخاصة في سوريا خلال فترة الوحدة مع مصر، شدّ الشاب رحاله كالكثيرين من أبناء المهنة، والمهن الأخرى التي تعرضت للتأميم، نحو الخارج، وتحديداً إلى ألمانيا، للعمل في إذاعة "دويتشه فيليه" كمدير للقسم العربي فيها، حيث بقي فيها حوالي

12 عاماً. وأثناء إجازة له في سوريا، أقنعه وزير الإعلام آنذاك أحمد اسكندر أحمد بالبقاء في البلاد، والمشاركة في جهود تأسيس صحيفة تشرين الرسمية. عن تلك الفترة يروي عصام داري رئيس تحرير صحيفة تشرين الأسبق، أنه تعرّف إلى "جبران كورية" في أواخر العام 1975"، حين كانت التحضيرات تجري لتأسيس صحيفة "تشرين" لتنضم إلى شقيقتيها الرسميتين "البعث" و"الثورة". وقد تزامنت زيارة "جبران" لدمشق في ذلك العام، مع مساعي وزير الإعلام أحمد اسكندر أحمد في البحث عن "مايسترو" يقود جوقة الأخبار في الصحيفة الوليدة". ويضيف "داري" في حديثه لـ"أثر برس": "كان جبران حينها يعمل رئيساً للقسم العربي في إذاعة "دويتشه فيليه" في ألمانيا الديموقراطية، واستطاع الوزير الخبير أحمد اسكندر أحمد إقناعه بالبقاء في دمشق، وعدم العودة إلى برلين ليتسلّم بدايةً منصب رئيس قسم الأخبار، مع العلم أن التسمية ليست دقيقة، لأن الصحيفة كانت قيد التأسيس، ولم يكن هناك قرار يحدد ويوزع الوظائف والمسؤوليات."

ويجد صبري عيسى المدير الفني لصحيفة تشرين عند تأسيسها، صعوبةً في استعادة ذكريات مضى عليها حوالي 36 عاماً، ومع ذلك فهو يذكر أنه "في مساء اليوم الأول للعمل على إصدار الصحيفة بأربع صفحات، وبإمكانيات محدودة حيث لم يكن لها مقر، إذ تم تخصيصها مؤقتاً بغرفتين في مبنى مطابع صحيفة الثورة، وذلك قبل البدء ببناء مبنى مؤسسة الوحدة، جاء الوزير المرحوم أحمد اسكندر أحمد إلى مبنى المطابع، ومعه ضيف قدمه لنا باسم الأستاذ جبران كورية، وعرّف عنه بأنه صحفي كان يعمل رئيساً للقسم العربي في إذاعة ألمانيا الشرقية، وأنه

من أصحاب الخبرة والمهنية، وسيكون مسؤولاً عن قسم الأخبار في الصحيفة الجديدة". ويضيف: "بعد ذلك بدأنا بالخطوات التنفيذية لإنجاز العدد الأول، والذي صدر لاحقاً بأربع صفحات بتاريخ 6 تشرين 1975، وبمانشيت رئيس، جاء فيه: " قوة العرب في وحدتهم"، وكان عنواناً لمقالة كتبها وزير الإعلام. من هنا بدأت تجربة العمل مع الأستاذ "جبران"، ولنتعرف من خلالها على صحفي متمكّن من مهنته، وحرفي من الدرجة الأولى."

جيل ذهبي:

لم تكن بدايات تأسيس صحيفة "تشرين" سهلة، فإلى جانب قصر الفترة الزمنية المحددة لإصدار الصحيفة، كانت محدودية الإمكانيات المادية والفنية تشكّل عائقاً أو تزيد من معاناة ومتاعب عملية الإصدار، وهذا ربما يجعل البعض يطرح سؤالاً عن السبب الذي يجعل صحفياً معروفاً يترك العمل في إذاعة أجنبية معروفة، ويتفرّغ لإصدار صحيفة بإمكانيات متواضعة.

يعتقد كثيرون أن "أبا جابر"، وهو اللقب الذي اشتهر به "جبران كورية" في الوسط الصحفي، كان يراهن على تأسيس مشروع صحفي ناجح، وهو ما حدث بالفعل مع حضور نخبة من الصحفيين والأدباء السوريين، من أمثال: جلال فاروق الشريف، الدكتور غسان الرفاعي، عادل أبو شنب، محي الدين صبحي، الأديبين الكبيرين محمد الماغوط، وزكريا تامر. وكما يشير صبري عيسى فإن "ما يميز حرفية "أبو جابر" حرصه على تنويع مصادر المادة الإخبارية، مستعيناً بإتقانه لأكثر من لغة، وخاصة الألمانية، في ترجمة ما يفيد المادة الإخبارية، وإضافة

معلومات لها تميّزها عما يُنشر في باقي الصحف. طبعاً كنا ننهي عملنا اليومي عند الثانية صباحاً، ثم نذهب سوية مع الوزير أحمد إسكندر والصديق يعرب السيد إلى أحد مطاعم دمشق المعروفة لتناول الطعام فجراً. وغالباً ما كان "أبو جابر" يتولى مهمة إيصالي إلى بيتي بسيارته."

ومع انتقاله إلى رئاسة الجمهورية للعمل كمدير للمكتب الصحفي، حافظ "جبران كورية" على علاقاته الودودة، التي نسجها خلال فترة عمله في صحيفة تشرين، ويشهد له الكثير من الصحفيين بالدور الإيجابي الذي لعبه في الدفاع عن المهنة، والسعي الدائم لتطويرها محلياً، وهو ما أكسبه المزيد من الاحترام والمحبة. وتأكيداً على ذلك، يروي عصام داري حادثة، كان لتدخّل "جبران كورية" فيها أبلغ الأثر في معالجتها رغم حساسيتها، فيقول: "نشرتُ مرة خبراً في صحيفة "القبس" الكويتية، التي كنت أعمل مراسلاً لها في سوريا، عن تفجيرين وقعا في دمشق، الأول أمام وزارة الداخلية في المرجة، والثاني قرب وكالة "سانا" في البرامكة. وعلى أثر ذلك اتصل بي الأستاذ "جبران"، وكان آنذاك مديراً للمكتب الصحفي في رئاسة الجمهورية، وقال: ما هذا الذي فعلته؟ وقبل أن أجيب أردف قائلاً: مراسل وكالة الأنباء الإيرانية نشر خبراً عن تفجير المرجة فقط، فتم الطلب إليه مغادرة سوريا في غضون 48 ساعة، فماذا سيكون رد الفعل عليك؟ فعقد الخوف لساني، وغادرتُ إلى منزلي، وبقيت هناك ثلاثة أيام أنتظر دورية تعتقلني، وعندما لم يحصل، عدت إلى الدوام في صحيفة "تشرين"، فاتصل بي وسألني: أين كنت؟ فقلت له: كنتُ مريضاً. فقال: كنتَ مريضاً أم كنتَ هارباً؟ ضحكتُ، وقلتُ: الاثنان معاً، فقال: الأمر صار من الماضي، ولا تسألني ماذا فعلت، ولكن هذه المرة سلمت الجرة."!

ويضيف داري: "أعترف أنه كان ينحاز إلى صفي في أحيان كثيرة، فمثلاً خلال قمة جنيف بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس بيل كلينتون، كان يعطيني الخبر لأذيعه أولاً في إذاعة دمشق، وبعد عشر دقائق يشير إليّ لتوزيع الخبر على بعض الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء والصحف العربية والأجنبية."

خسارة العلم:

لم يمهل المرض "أبو جابر" ليرتاح قليلاً بعد مسيرة نصف قرن قضاها في أروقة الصحافة، إذ بعد إحالته على التقاعد في العام 2004 داهم المرض جسده، لتبدأ رحلة علاج طويلة، انتهت في العام 2008 مع إعلان وفاته. وعلى إثر ذلك الخبر الحزين، كتب الصحفي المعروف طلال سلمان رئيس تحرير صحيفة السفير اللبنانية بضع كلمات رثاء، قال فيها: "بصمت، كعادته دائماً، بلا تذمّر ولا شكوى، رحل (كاتم أسرار الكبار) "جبران كورية". رحل "أبو جابر" الذي بدأ حياته مناضلاً سياسياً، عبر الصحافة، وقد جعلته ثقافته العريضة محللاً متميزاً، ثم هجر مهنة المتاعب إلى موقع شديد الحساسية، يفرض على شاغله أن يتنكّر للصحافة، وأن يبتعد عن زملائه وأصدقائه الأقربين حتى لا تأخذه غفلة أو سوء تقدير، فيصدر عنه أو يفهم من سياق حديثه ما يكشف المكتوم ولا ما يجوز الإفصاح عنه مما يعرفه بحكم موقعه." وأضاف سلمان: "شغل جبران كورية، وعلى امتداد سنوات طويلة، مركز مدير المكتب الصحفي للرئيس السوري الراحل حافظ الأسد.. وقد حضر بطبيعة الحال العديد من اللقاءات – المفاصل، وسمع الكثير من أسرار الدول، وسجّل محاضر لاجتماعات قيل فيها الخطير من الوقائع، وصدر فيها عن بعض

الضيوف الكبار ما يتمنّى أي صحفي أن يشهده أو يعرفه... لكنه استمر في أسلوبه: هو في القصر أبو الهول، محدّث لبق، مع أصدقائه الكثر ومع زملائه يشير ولا يقول، ولا يلمح ولا يفصح، ويبقى السر دفيناً في صدره حرصاً على قيمة الأمانة وأهمية الثقة. أما مع أصدقائه، فكان يستعيد حيويته، وينطلق بظُرفه وسعة إطلاعه، إلا فيما يتصل بما يعرفه بحكم موقعه." https://www.amwaj.ca/17152

14 - سوريا والجوار: عقد من التّنمية.. عقد من القطيعة

الخبير السوري: 2021/12/12

زياد غصن – الميادين

انتهجت سوريا منذ بداية القرن الحالي سياسة جديدة في مقاربة علاقاتها الثنائية مع دول الجوار، وهي علاقات سادها لسنوات طويلة توتر سياسيّ وصل أحياناً إلى شفير الانزلاق إلى مواجهة عسكرية، كما هو الحال مع تركيا قبل نهاية فترة التسعينيات، أو التهديد الأمني المباشر، كما حدث مع العراق والأردن في فترة الثمانينيات وأثناء الصدام مع حركة الإخوان المسلمين، الأمر الّذي انعكس سلباً على التعاون الاقتصادي بين دول متجاورة، يُفترض أن يحقق تقاربها الجغرافي ورابطها القومي أعلى درجات الفائدة التجارية والاستثمارية لاقتصادها.

قامت المقاربة السّورية مع تسلّم الرئيس بشار الأسد مقاليد الحكم في العام 2000، على طيّ صفحة ماضي الخلافات السّياسية مع جميع دول الجوار بكلِّ مآسيها وخسائرها، والبناء على نقاط ومصالح مشتركة

تؤسّس لعلاقات جديدة، قوامها فتح باب التعاون الاقتصادي وفق أولويات ومصالح وطنية، سياسية كانت أو اقتصادية، فكانت الخطوات التالية:

–توسيع مجالات التعاون الاقتصادي مع العراق في عهد الرئيس صدام حسين، ولا سيّما في زيادة قيمة التبادل التجاري في إطار مشروع الأمم المتحدة، والذي حمل عنوان "النفط مقابل الغذاء."

ورغم أنَّ هذا التعاون تراجع بشكل واضح خلال السنوات الأولى للاحتلال الأميركي للعراق في العام 2003، بفعل توتر علاقات البلدين على خلفية الاتهامات الأميركية والعراقية لدمشق بعدم ضبط حدودها، فإنَّه عاد لينشط خلال النصف الثاني من العقد الأول الماضي، إذ امتدَّ ليشمل قطاعات أساسيّة أخرى غير التبادل التجاري، كعمليات التنقيب والاستكشاف المشتركة عن النفط والغاز، والتي نجحت أولى تجاربها في حقل عكاز الحدودي، فضلاً عن توقيع البلدين على اتفاقيات لمدِّ خط أنابيب لتصدير النفط العراقي من جديد عبر الموانئ السورية.

تعكس الصّادرات السّورية إلى العراق مع نهاية العقد الأول، والبالغة قيمتها حوالى 2.2 مليار دولار في العام 2010، المستوى الَّذي بلغه تعاون البلدين على المستوى التجاري، إذ إنَّ الصادرات نحو العراق شكّلت ما نسبته حوالى 46.5% من إجمالي الصادرات السورية المتّجهة في ذلك العام إلى الدول العربية.

–الانفتاح على تركيا سياسياً واقتصادياً خلال سنوات العقد الأول، وهو انفتاح أثمر توقيع مجموعة اتفاقيات أسّست لعلاقات غير مسبوقة في تاريخ البلدين، كان من أبرزها السّماح بتنقل الأفراد بموجب البطاقة الشخصية فقط، من دون الحاجة إلى تأشيرة دخول، وإقامة منطقة تجارة

حرة ثنائية، وإطلاق مشروع طموح لنزع الألغام على طرفي الحدود، تمهيداً لاستثمارها كمناطق تنموية، وتشجيع رجال الأعمال على تأسيس مشروعات استثمارية مشتركة.

أما سياسياً، فإنَّ المستوى الذي وصلت إليه العلاقة أهّل أنقرة للمساهمة في جهود نزع فتيل الأزمة مع الغرب في أعقاب عملية اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري، وتحميل بعض الدول والأطراف المسؤولية لسوريا عن العملية.

وفي قراءة اقتصادية لنتائج ذلك التحول الاستراتيجي في علاقات دمشق بأنقرة، تظهر البيانات الرسمية للتجارة الخارجية السورية أنَّ مستوردات سوريا من تركيا في العام 2010 وصلت إلى حجم زادت فيه على مستوردات دمشق من دول أخرى كثيرة، كالسعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والصين، والهند وغيرها.

وبحسب تلك البيانات، فإنَّ قيمة المستوردات السورية من تركيا بلغت حوالى 1.6 مليار دولار، في حين لم تتجاوز قيمة الصادرات السورية إلى تركيا 625 مليون دولار، وهذه كانت إحدى الثغرات التي شابت عملية الانفتاح التجاري على الجارة الشمالية، علماً أن المخطط آنذاك كان وصول قيمة المبادلات التجارية بين البلدين إلى حوالى 5 مليارات دولار مع نهاية العام 2011.

وتكشف بيانات تلك الفترة أيضاً عن ارتفاع في عدد السيارات الشاحنة التركية المحمّلة بالبضائع والداخلة إلى الأراضي السورية، ومنحها إعفاءات واسعة، إذ بلغ عددها في العام 2010 أكثر من 150 ألف سيارة شاحنة، منها 100 ألف شاحنة تحمل بضائع إلى الأسواق السورية،

وحوالى 50 ألف شاحنة متّجهة بحمولاتها عبر سوريا إلى الأردن ودول الخليج، في حين أنَّ السيارات الشاحنة السورية الداخلة إلى تركيا لم يتجاوز عددها آنذاك حوالى 3622 شاحنة، منها 3 آلاف شاحنة دخلت إلى تركيا محمَّلة بالبضائع أو فارغة، وحوالى 622 شاحنة عبر الأراضي التركية نحو روسيا وأوروبا.

وعلى صعيد تنقّل الأفراد، فإنَّ عدد السوريين الذين دخلوا إلى تركيا خلال العام 2010، وعبر 5 معابر برية حدودية، وصل إلى حوالى 650 ألف مواطن سوري، معظمهم تجار وصناعيون وسياح.

–دخول العلاقات مع لبنان عهداً جديداً خلال السنوات الأربع الأولى من القرن الحالي، وذلك مع قيام الرئيس بشار الأسد بزيارتين غير مسبوقتين لرئيس سوري إلى لبنان؛ الأولى كانت عبارة عن زيارة خاصة أعلن خلالها الرئيس الأسد التوجه إلى إقامة مجموعة من المشروعات الاقتصادية المشتركة المهمة في لبنان، كإقامة مصفاة للنفط ومصنع للنسيج وغيرها، والأخرى للمشاركة بالقمة العربية في بيروت في العام 2002.

وبالتوازي مع ذلك، كانت الاستثمارات اللبنانية في سوريا تشهد حضوراً لافتاً، وخصوصاً في قطاعات الخدمات المالية، كالمصارف والتأمين، وكذلك النقل والصناعة وغيرهما، إضافةً إلى تحسن المبادلات التجارية وحركة الترانزيت بين البلدين.

ورغم أنَّ حادثة اغتيال الحريري، وما تبعها من انسحاب للجيش السوري من لبنان، أرخت بظلالها على العلاقات الثنائية بين البلدين، وجمدت المشروعات التي كان الرئيس الأسد قد أعلنها، فإنَّ التعاون

الاقتصادي حافظ على بعض زخمه، وإن لم يكن دوماً رسمياً بين الحكومتين ومؤسساتهما، وهذا ما تؤكده بيانات هيئة الاستثمار السورية، التي أشارت إلى أنَّ الاستثمارات اللبنانية هي الأولى في قائمة الاستثمارات العربية في سوريا، إذ شكَّلت ما نسبته 32.%

كما أنَّ لبنان جاء في المرتبة الثالثة بين الدول العربية في استقباله للصادرات السورية، والتي بلغت قيمتها في العام 2010 حوالى 434 مليون دولار، في حين لم تتجاوز المستوردات السورية من لبنان أكثر من 181 مليون دولار، وهي رغم حجمها القليل، كانت أعلى من صادرات دول عربية أخرى إلى سوريا، كالأردن أو الكويت مثلاً.

–شكَّل تولي شابين مقاليد الحكم في كلٍّ من الأردن وسوريا بفاصل زمني لم يتعدَّ العامين، حافزاً شجع البلدين على فتح صفحة جديدة في علاقاتهما السياسية والاقتصادية، ترجمت بعلاقة شخصية خاصَّة جمعت الملك عبد الله الثاني مع الرئيس بشار الأسد.

ورغم تباين موقف الدولتين من بعض القضايا والملفات الإقليمية، فإنّ ذلك لم يكن ليعرقل جهود إرساء علاقات أثمرت اتفاق الحكومتين على تنقّل الأفراد بين الدولتين بموجب البطاقة الشخصية، إذ استحوذ معبر نصيب الحدودي على ما نسبته 20.7% من إجمالي عدد السوريين المغادرين للبلاد عبر المعابر الحدودية البرية، والبالغ عددها آنذاك 16 معبراً، وتسهيل دخول السيارات الشاحنة المحملة بالبضائع وخروجها، وتحسن طفيف في المبادلات التجارية التي وصلت قيمتها في العام 2010 إلى حوالى 879 مليون دولار، وزيادة قيمة الاستثمارات البينية، إذ إنَّ المشروعات المشمولة بموجب قوانين الاستثمار في سوريا، والعائدة

إلى مستثمرين أردنيين، جاءت في المرتبة الثالثة بين الاستثمارات العربية المشمولة في سوريا، مشكّلةً نسبة قدرها 15.%

عقد من القطيعة!

لكن ما بنته دمشق في سنوات مع دول الجوار، كانت الأسابيع الأولى من عمر الأزمة السورية كفيلة بتجميده أو تدميره، فالحدود التي كانت تستعدّ إلى أن تتحوَّل إلى مناطق اقتصادية وتنموية باتت معبراً لدخول السلاح والمسلحين إلى سوريا وسرقة ثرواتها وخيراتها، والدول التي كانت تستقبل السوريين بلا تأشيرة دخول، أصبحت تعاملهم كلاجئين محرومين من أبسط الحقوق الإنسانية والمشاركة، والرؤساء الذين كانوا يصفّقون للأسد صار جلّ همهم إسقاطه وحكومته بأيّ وسيلة، حتى لو كان "حصان طروادة" هو دعم تنظيمات متطرفة، مثل "داعش" و"النصرة"، فكان أن وصلت العلاقة السورية–التركية إلى درجة القطيعة الكاملة سياسياً واقتصادياً، وأصاب الجمود والتوتر العلاقة السياسية مع الأردن، قبل أن تتوقف العلاقات التجارية على خلفية سيطرة المسلّحين المدعومين من غرفة "الموك" على معبر "نصيب" الحدودي، في حين بقيت العلاقة مع العراق خاضعة لمتغيرات عديدة، أبرزها الضّغوط الأميركيّة على حكومة بغداد، وسيطرة تنظيم "داعش" على المناطق الحدودية، قاطعاً بذلك أيّ تواصل جغرافي لطرق التجارة بين البلدين.

وبقي لبنان، الذي أعلنت حكومته الحياد حيال الأزمة السوريّة، متأرجحاً في موقفه بين أطراف سياسية تدعم بالمال وبالسلاح ما تسميه "الثورة"، مستغلة الفوضى الحدودية، وأخرى انحازت إلى حليفها في محور مواجهة المشروع الأميركي – الصهيوني، فيما فرضت حاجة البلدين إلى

بعضهما البعض اقتصادياً استمرار أشكال التعاون غير الحكومي في قطاعات عديدة، كالخدمات المالية والمصرفية وعمليات الاستيراد والتصدير، فضلاً عن محافظة المعابر الرسمية على الحد الأدنى من عملها، وتالياً دخول الشاحنات المحملة بالبضائع والسّلع وخروجها، لكن بأعداد كانت تتباين بحسب الإجراءات الحكومية.

اليوم، وفي ضوء أكثر من متغير حدث خلال العامين الأخيرين، فإنَّ السؤال الذي يطرح: هل يمكن أن تكرر سوريا مرة أخرى انفتاحها السياسي والاقتصادي على دول الجوار، وتطوي بذلك صفحة الأزمة، وما شهدته من مواقف بلغت حد العداء المطلق لها؟

بالنظر إلى تباين مواقف دول الجوار، ودرجة انخراطها في مجريات الأزمة السورية، فإنَّ الإجابة عن السؤال السابق لا يمكن تعميمها على جميع علاقات دمشق مع محيطها، فما يصحّ بالنسبة إلى العلاقة مع الأردن لا يمكن أن يكون كذلك مع تركيا، وتطوير العلاقة مع العراق يختلف عن لبنان، لكن عموماً يمكن القول إنَّ استراتيجية دمشق في مقاربة هذا الملف تنطلق من المسلمات التالية:

–البناء على ما يجمع دمشق بدول الجوار من نقاط ومصالح مشتركة للوصول إلى معالجة المسائل الخلافية، وهي قاعدة سورية في مقاربة علاقاتها مع الدول العربية منذ سنوات طويلة. وعلى هذا الأساس، استقبلت دمشق مؤخراً وفداً حكومياً لبنانياً، وأرسلت إلى الأردن عدداً من وزرائها، ولكن هذه القاعدة لن تجعل الاقتصاد في خدمة السياسة، كما حدث في مرات سابقاً.

–دعم أيّ تعاون اقتصادي مع دول الجوار العربي، وبمعزل عن تأثير تطورات العلاقات السياسية مع تلك الدول، تماماً كما هو الحال مع لبنان والعراق، إذ يترك للمسؤولين عن الملفات الاقتصادية في الحكومة إدارة هذه العلاقة وفق مقتضيات المصالح الاقتصادية الوطنية، والتي تفرض في ظلِّ العقوبات الغربية التعاون مع دول الجوار لتسهيل انسياب المبادلات التجارية، وتشجيع الاستثمارات العربية في مختلف القطاعات، وبما يخدم عملية إعادة الإعمار المنتظرة. كل ذلك بغية الحد ما أمكن من تأثير العقوبات في الاقتصاد السوري.

هذا التوجّه تؤكده المؤشرات الخاصة بالمبادلات التجارية لسوريا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، والتي أظهرت أنّ قيمة المبادلات لسوريا مع كل من العراق والأردن ولبنان شكلت مجتمعة خلال الفترة المذكورة ما نسبته 38.5% من إجمالي المبادلات التجارية للبلاد مع 20 دولة عربية.

كما أنّ المؤشرات الخاصة بالاستثمارات العربية خلال فترة الأزمة بيّنت أن 44% من المشروعات المشمولة بموجب قوانين الاستثمار، والبالغ عددها 39 مشروعاً، تعود إلى مستثمرين لبنانيين، و17% إلى مستثمرين من فلسطين.

لكن هذا التوجه يواجهه تحديان أساسيان؛ الأول يتمثل ببطء تجاوب بعض دول الجوار العربي مع الطروحات السورية الساعية إلى رفع مستوى التعاون الاقتصادي الثنائي في قطاعات أساسية، بخلاف ما يشاع إعلامياً، والآخر يتعلق بهامش التعاون الذي يمكن أن تسمح به الإدارة الأميركية، التي لا تزال ترفع "سوط" التهديد بالعقوبات، للحيلولة من دون

الذهاب بعيداً في العلاقة مع دمشق، بدليل أنَّ دول الجوار وغيرها لم تجرؤ مثلاً إلى الآن على السماح لشركات الطيران الوطنية باستئناف رحلاتها الجوية إلى مطار دمشق الدولي.

–في المدى القريب، لا يبدو أنه ستكون هناك أيّ خطوة لفتح أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي مع تركيا، التي تحولت من شريك استراتيجي في مرحلة ما إلى دولة محتلة لمناطق سورية، تقوم فيها بعمليات تتريك وتغيير ديموغرافي تستهدف تثبيت سيطرتها لسنوات أخرى قادمة، وتستمر في دعم كيانات معارضة ومجموعات مسلحة، بعضها مصنّف أممياً أنه منظمة إرهابية.

وتالياً، إن جل الممكن في الفترة القادمة ينحصر في إعادة تشغيل المعابر الحدودية بعد إعادتها كاملة إلى سيطرة الحكومة السورية وانسحاب القوات التركية من الأراضي السورية. وعليه، إن البحث في ترتيب شكل جديد للتعاون الاقتصادي مع تركيا سيكون مؤجلاً، بانتظار تحولات إقليمية ودولية تدفع أنقرة إلى تنفيذ استدارة كاملة في سياستها تجاه سوريا والعلاقة معها.

–استثمار الظروف السياسية في المنطقة لتحقيق مصالح اقتصادية، وهي في النهاية محاولة لكسر عزلة أرادت الإدارة الأميركية فرضها على البلاد، عبر تشديد حصارها اقتصادياً مع بدايات العام 2019. وما موافقة دمشق على عبور الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان سوى تطبيق لهذا المبدأ، الذي ربما يقود لاحقاً إلى تعاون مشابه مع العراق، الذي يواجه أزمة طاقة تتجلى في نقطتين؛ الأولى أزمة تأمين الطاقة الكهربائية، رغم الاحتياطيات الضخمة من الغاز الطبيعي، والأخرى عدم

قدرة البلاد على رفع كميات الإنتاج الوطني من النفط والغاز، وتأمين منافذ تصديرية تساعد على ذلك.

كما أنّ الحديث عن عودة قريبة لسوريا إلى الجامعة العربية من شأنه أن ينعكس في أولى نتائجه على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، سواء عبر التعاون الثنائي المباشر مع الدول العربية أو عبر مؤسسات الجامعة ومشروعاتها.

-مواجهة التبعات الاقتصادية المترتبة على موجة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، والتي قد تقود لاحقاً إلى محاولة توسيع دائرة النفوذ الاقتصادي للكيان في المنطقة العربية، وعلى حساب اقتصاديات دولها، من قبيل السعي إلى إحياء مشروعات تستهدف تغيير طرق التجارة الشرق متوسطية، لتصب في ميناء حيفاً، بدلاً من المرافئ السورية واللبنانية، بحجة خضوع الأولى لعقوبات غربية، وتعطّل الثانية بعد تفجير مرفأ بيروت في العام الماضي، وإغراق الأسواق العربية بالسلع المنتجة إسرائيلياً في الأراضي العربية المحتلة، وغير ذلك من المشروعات الخطرة.

السياسة في خدمة الاقتصاد

الرأي السائد اليوم مفاده أن دمشق قد تنسى ما حدث خلال السنوات العشر السابقة لأسباب كثيرة، لكنها ستكون أكثر حذراً في بناء علاقاتها. ولهذا، تبدو "غير مستعجلة" حالياً للتوصل إلى تفاهمات سريعة مع دول عربية عدة، والأهم أنَّها لن تكون هذه المرة مضطرة إلى جعل الاقتصاد في خدمة السياسة، كما ذكر سابقاً، فمصلحتها اليوم باتت معاكسة لذلك تماماً. زياد غصن – الميادين http://syrianexpert.net/?p=61329

15 - الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بزيادة الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين بنسبة 30 بالمئة

دمشق–سانا 15–12–2021

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد اليوم المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2021 القاضي بإضافة نسبة 30 بالمئة إلى الرواتب والأجور المقطوعة النافذة بتاريخ صدور هذا المرسوم لكل من العاملين المدنيين والعسكريين.

وفيما يلي نص المرسوم..

المرسوم التشريعي رقم 29

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور.

يرسم ما يلي..

المادة 1 –تضاف نسبة 30 بالمئة إلى الرواتب والأجور المقطوعة النافذة بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي لكل من العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام والبلديات ووحدات الإدارة المحلية والعمل الشعبي والشركات والمنشآت المصادرة والمدارس الخاصة المستولى عليها استيلاء نهائيا وما في حكمها وسائر جهات القطاع العام وكذلك جهات القطاع المشترك التي لا تقل نسبة مساهمة الدولة فيها عن 75 بالمئة من رأسمالها والعاملين المحليين من العرب السوريين في البعثات السورية الخارجية الذين تنطبق عليهم قوانين العمل السورية حصراً.

المادة 2 –أ– يدخل في شمول المادة (1) من هذا المرسوم التشريعي المشاهرون والمياومون والمؤقتون سواء أكانوا وكلاء أم عرضيين أم موسميين أم متعاقدين أم بعقود استخدام أم معينين بجداول تنقيط أو بموجب صكوك إدارية وكذلك العاملون على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول وذلك كله بمراعاة ما يلي..

–1تسري الزيادة المحددة في المادة (1) من هذا المرسوم التشريعي حكماً على المتعاقدين من العرب السوريين ومن في حكمهم متى كان الراتب أو الأجر الشهري المتعاقد عليه لا يزيد على الأجر الشهري الذي عين فيه أمثالهم من حملة نفس الشهادة أو المؤهل بصفة دائمة لدى الجهة العامة المتعاقد معها وذلك بمراعاة المدة المنقضية على تخرجهم أو حصولهم على المؤهل.

–2يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير المالية قرارات تحدد فيها طريقة احتساب الزيادات على أجور المياومين وبالتنقيط وعلى أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول بما يتفق والزيادات المقررة في هذا المرسوم التشريعي وتعد القرارات الصادرة بهذا الشأن نافذة المفعول بدءاً من تاريخ نفاذه.

ب –يجري استخدام العاملين بمختلف أنواعهم على أساس الرواتب والأجور الناجمة عن الزيادة المقررة في المادة (1) من هذا المرسوم التشريعي.

المادة 3 –يزاد الحد الأدنى العام للأجور والحد الأدنى لأجور المهن لعمال القطاع الخاص والتعاوني والمشترك غير المشمولة بأحكام القانون

الأساسي للعاملين بالدولة رقم 50 لعام 2004 وتعديلاته ليصبح 92970 ليرة سورية شهرياً.

المادة 4 –تعدل بقرارات من وزير المالية..

أ –جداول الأجور الملحقة بالقانون الأساسي للعاملين بالدولة والتعديلات الطارئة عليها بموجب الصكوك التشريعية النافذة وبما يتفق وأحكام المادة /1/ من هذا المرسوم التشريعي وله جبر الكسور وتدوير الأرقام في حدود خمس ليرات سورية إلى الأعلى.

ب –جداول الرواتب والأجور النافذة بشأن فئات العاملين المستثناة من أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة بموجب المادة /159/ منه بما يتفق وأحكام المادة /1/ من هذا المرسوم التشريعي وله جبر الكسور وتدوير الأرقام في حدود خمس ليرات سورية إلى الأعلى.

المادة 5 –تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق هذا المرسوم التشريعي وفقاً لما يلي..

أ –من وفورات سائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من هذه الموازنة.

ب –من وفورات سائر حسابات الموازنات التقديرية لعام 2022 بالنسبة لكل من جهات القطاع العام الاقتصادي وشركات الإنشاءات العامة الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من موازنة أي من الجهات المذكورة.

ج –من وفورات مختلف أبواب وبنود الموازنات السنوية لعام 2022 بالنسبة لكل من الجهات العامة الأخرى في الدولة.

المادة 6 –يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي.

المادة 7 –يصدر وزير الخارجية والمغتربين التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام المادة (1) من هذا المرسوم التشريعي فيما يتعلق بالعاملين المحليين من العرب السوريين في البعثات السورية الخارجية.

المادة 8 –ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية.. ويعمل به اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.

دمشق في 10–5 –1443 هجري الموافق لـ 15 –12 –2021 ميلادي.

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

https://www.sana.sy/?p=1541634

16 - زيادة جميع التعويضات.. سقف الراتب للجامعيين 156 ألف ليرة

الخبير السوري:

زيادة جميع التعويضات .. سقف الراتب للجامعيين 156 ألف ليرة

تكلفة الزيادة 3000 مليار ليرة ستحصل من الأنشطة الاقتصادية التي ترفد صندوق الدين والخزينة

أكد معاون وزير المالية منهل هناوي أن المراسيم التشريعية الثلاثة التي أصدرها السيد الرئيس بشار الأسد اليوم المتعلقة برفع رواتب وأجور وتعويضات العاملين المدنيين والعسكريين وأصحاب المعاشات التقاعدية تتبع لسلسلة برامج زمنية محددة تقوم على ردم الفجوة قدر الإمكان بين الرواتب والأسعار وتحسين الوضع المعيشي للعاملين.

وأوضح هناوي في حوار خاص على قناة السورية أن السقف الحالي لراتب الفئة الأولى كان 120360 ليرة سورية وبعد الزيادة أصبح 156470 كما أصبح أقل راتب بدء تعيين لعامل في الفئة الخامسة 92970 ألف ليرة سورية مبيناً أنه ستصدر اليوم الخميس التعليمات التنفيذية للمرسوم وجداول الرواتب والأجور وسيتحدد فيها الحد الأدنى والأعلى لسقف كل فئة.

وحول احتساب التعويضات الممنوحة بموجب القوانين والأنظمة النافذة على أساس الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة النافذة بتاريخ أداء العمل بين هناوي أن التعويضات هي نسبة مئوية من الراتب كانت سابقا تحسب على أساس الرواتب والأجور النافذة بتاريخ 2013/6/30 أما الأن وفق المرسوم الجديد أصبحت على الراتب الحالي وبالتالي تعد قفزة نوعية على التعويضات. وقال:"إذا تحدثنا بمثال بسيط عن التعويض على راتب سقف الفئة الأولى هو 38800 فإذا كان العامل يتقاضى نسبة تعويض مثلاً 10 بالمئة قبل هذا المرسوم يعني 3880 ليرة أما الأن إذا كان الراتب الحالي مئة ألف ليرة سورية ونسبة التعويض 10 بالمئة يتقاضى 10000 ليرة سورية وهذه ميزة إضافية وجيدة مشيراً إلى أن التعويضات المقطوعة بمبالغ معينة سيعاد النظر بها حسب عمل كل

جهة حتى ترتفع بشكل يؤدي إلى زيادة دخل العامل". وتابع:"هناك تعويضات تمنح للعاملين في الدولة بنسب 10 أو 15 بالمئة حسب الصك التشريعي لكل جهة وهذا التعويض يحسب على الراتب المقطوع حسب النسبة المحددة" لافتاً إلى أن المرسوم الجديد شمل جميع التعويضات. وأشار هناوي إلى أن الزيادات والتعويضات التي بلغت تكلفتها 3000 مليار سيكون تحصيلها من خلال الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات التي بدأت ترفد صندوق الدين العام والخزينة العامة بالمبالغ المالية إضافة إلى تحسن تحصيل الضريبة أو مكافحة التهرب الضريبي ليس عبر فرض ضرائب جديدة وإنما من خلال تحصيلها من أنشطة اقتصادية كانت مخفية. وأكد هناوي أنه ليس هناك أي مبرر للزيادة في الأسعار إلا إذا كان هناك احتكارات وتلاعبات وهذا دور الأجهزة الرقابية لأنها زيادة يفترض أن تحسن من المستوى المعيشي للعاملين وبالتالي زيادة القوة الشرائية طالما ستمول من إيرادات حقيقية دخلت إلى خزينة الدولة.

بدوره مدير عام المؤسسة العامة للتامين والمعاشات باسم الجاجة لفت إلى أن المرسوم التشريعي 30 منح أصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين زيادة قدرها 25 بالمئة من المعاش التقاعدي وشمل جميع شرائح المتقاعدين لدى المؤسسة العامة للتامين والمعاشات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية وتوزع هذه الزيادة حسب الأنظمة المعاشية للورثة المخصصين بها مشيراً إلى أن هذا المرسوم يشمل أصحاب معاشات عجز الإصابة الجزئى من المدنيين ممن بلغوا سن الستين من العمر فما فوق بتاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي غير الملتحقين بعمل ولا يتقاضون معاشا آخر من أى جهة تأمينية. وأضاف الجاجة أن الحد الأدنى

للاشتراك بالتأمينات الاجتماعية أصبح 92970 ليرة سورية أي يخضع هذا المعاش للاقتطاعات التأمينية مضيفا أن تكلفة هذه الزيادة الفعلية بما يخص المؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات هي 9 مليارات ونصف المليار أي ما يقارب 14 مليارا سنويا أما مؤسسة التأمينات الاجتماعية فتكلفتها 84 ملياراً سنوياً أي 7 مليارات كل شهر. وحول آلية صرف المعاش التقاعدي قال الجاجة لدينا عدة آليات منها الحساب الجاري وصراف آلي إضافة إلى دفاتر المعاشات أو دفاتر الشيكات والآن أدخلنا خدمة جديدة وهي خدمة إيصال المعاش إلى المنازل "معاشك إلى بيتك" إضافة إلى القبض عن طريق كوات البريد.

http://syrianexpert.net/?p=61457

17 - الرئيس الأسد يصدر ثلاثة مراسيمٍ لرفع رواتب وأجور وتعويضات العاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين

الخبير السوري: 15-12-2021

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس ثلاثة مراسيمٍ تشريعيةٍ لرفع رواتب وأجور وتعويضات العاملين المدنيين والعسكريين وأصحاب المعاشات التقاعدية.

مرسوم بزيادة الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين بنسبة 30 بالمئة

المرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2021 القاضي بإضافة نسبة /30/ بالمئة إلى الرواتب والأجور المقطوعة النافذة بتاريخ صدور هذا المرسوم لكل من العاملين المدنيين والعسكريين.

وفيما يلي نص المرسوم التشريعي رقم /29/

المادة 1 – تضاف نسبة /30/ بالمئة إلى الرواتب والأجور المقطوعة النافذة بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي لكل من العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام والبلديات ووحدات الإدارة المحلية والعمل الشعبي والشركات والمنشآت المصادرة والمدارس الخاصة المستولى عليها استيلاء نهائياً وما في حكمها وسائر جهات القطاع العام وكذلك جهات القطاع المشترك التي لا تقل نسبة مساهمة الدولة فيها عن /75/ بالمئة من رأسمالها والعاملين المحليين من العرب السوريين في البعثات السورية الخارجية الذين تنطبق عليهم قوانين العمل السورية حصراً.

المادة 2 – / أ/ يدخل في شمول المادة /1/ من هذا المرسوم التشريعي المشاهرون والمياومون والمؤقتون سواء أكانوا وكلاء أم عرضيين أم موسميين أم متعاقدين أم بعقود استخدام أم معينين بجداول تنقيط أو بموجب صكوك إدارية وكذلك العاملون على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول وذلك كله بمراعاة ما يلي:

/1تسري الزيادة المحددة في المادة /1/ من هذا المرسوم التشريعي حكماً على المتعاقدين من العرب السوريين ومن في حكمهم متى كان الراتب أو الأجر الشهري المتعاقد عليه لا يزيد عن الأجر الشهري الذي عين فيه أمثالهم من حملة الشهادة نفسها أو المؤهل بصفة دائمة لدى الجهة العامة المتعاقد معها وذلك بمراعاة المدة المنقضية على تخرجهم أو حصولهم على المؤهل.

/2يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير المالية قرارات تحدد فيها طريقة احتساب الزيادات على أجور المياومين وبالتنقيط وعلى أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول بما يتفق والزيادات المقررة في هذا المرسوم التشريعي وتعد القرارات الصادرة بهذا الشأن نافذة المفعول بدءاً من تاريخ نفاذه.

ب/ يجري استخدام العاملين بمختلف أنواعهم على أساس الرواتب والأجور الناجمة عن الزيادة المقررة في المادة /1/ من هذا المرسوم التشريعي.

المادة 3 – يزاد الحد الأدنى العام للأجور والحد الأدنى لأجور المهن لعمال القطاع الخاص والتعاوني والمشترك غير المشمولة بأحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم /50/ لعام 2004 وتعديلاته ليصبح /92970/ ليرة سورية شهرياً.

المادة 4 – تعدل بقرارات من وزير المالية..

أ/ جداول الأجور الملحقة بالقانون الأساسي للعاملين بالدولة والتعديلات الطارئة عليها بموجب الصكوك التشريعية النافذة وبما يتفق وأحكام المادة /1/ من هذا المرسوم التشريعي وله جبر الكسور وتدوير الأرقام في حدود خمس ليرات سورية إلى الأعلى.

ب/ جداول الرواتب والأجور النافذة بشأن فئات العاملين المستثناة من أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة بموجب المادة /159/ منه بما يتفق وأحكام المادة /1/ من هذا المرسوم التشريعي وله جبر الكسور وتدوير الأرقام في حدود خمس ليرات سورية إلى الأعلى.

المادة 5 – تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق هذا المرسوم التشريعي وفقاً لما يلي:

أ/ من وفورات سائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية /2022/ بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من هذه الموازنة.

ب/ من وفورات سائر حسابات الموازنات التقديرية لعام 2022 بالنسبة لكل من جهات القطاع العام الاقتصادي وشركات الإنشاءات العامة الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من موازنة أي من الجهات المذكورة.

ج/ من وفورات مختلف أبواب وبنود الموازنات السنوية لعام /2022/ بالنسبة لكل من الجهات العامة الأخرى في الدولة.

المادة 6 – يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي.

المادة 7 – يصدر وزير الخارجية والمغتربين التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام المادة /1/ من هذا المرسوم التشريعي فيما يتعلق بالعاملين المحليين من العرب السوريين في البعثات السورية الخارجية.

المادة 8 – يعمل به اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.

مرسوم بزيادة المعاشات التقاعدية للعسكريين والمدنيين بنسبة 25 بالمئة

كما وأصدر الرئيس الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم 30 لعام 2021 القاضي بزيادة المعاشات التقاعدية للعسكريين والمدنيين بنسبة 25 بالمئة من المعاش التقاعدي.

وفيما يلي نص المرسوم التشريعي رقم 30:

المادة 1 – أ– يمنح أصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين المشمولين بقوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية النافذة زيادة مقدارها 25 بالمئة من المعاش التقاعدي.

ب– يستفيد من الزيادة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة:

المستحقون من أصحاب المعاشات التقاعدية وتوزع عليهم وفق الأنصبة المحددة في القوانين والأنظمة الخاضعين لها.

أصحاب معاشات عجز الإصابة الجزئي من المدنيين ممن بلغوا سن الستين من العمر فما فوق بتاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي غير الملتحقين بعمل ولا يتقاضون معاشاً آخر من أي جهة تأمينية.

المادة 2– لا يجوز أن يقل المعاش التقاعدي لأي من العاملين في الجهات العامة والجهات التي تطبق أحكام المرسوم التشريعي رقم /60/ لعام /2013/ عند إحالته على المعاش بعد نفاذ هذا المرسوم التشريعي عن المعاش الذي كان سيستحقه فيما لو أحيل على المعاش في اليوم السابق لتاريخ نفاذه.. مضافاً إليه الزيادة المقررة في المادة (1) من هذا المرسوم التشريعي.

المادة 3– لا يجوز أن يزيد مقدار الزيادة على المعاش التقاعدي الذي يتقاضاه أصحاب المعاشات التقاعدية ممن عملوا في غير الجهات العامة عن أعلى مقدار زيادة معاش يتقاضاه أصحاب المعاشات التقاعدية لمن كانوا عاملين في الدولة.

المادة 4– تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي من وفورات موازنات الجهات المعنية وسائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022.

المادة 5– يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي بالتنسيق مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

المادة 6– يعمل به اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.

مرسوم باحتساب التعويضات الممنوحة على أساس الرواتب والأجور المقطوعة النافذة بتاريخ أداء العمل

وأصدر الرئيس الأسد يوم أمس المرسوم التشريعي رقم 31 للعام 2021 القاضي باحتساب التعويضات الممنوحة بموجب القوانين والأنظمة النافذة على أساس الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة النافذة بتاريخ أداء العمل.

وفيما يلي نص المرسوم التشريعي رقم 31:

المادة 1– تحسب التعويضات الممنوحة بموجب القوانين والأنظمة النافذة على أساس الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة النافذة بتاريخ أداء العمل.

المادة 2– تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق هذا المرسوم التشريعي وفقاً لما يلي:

أ– من وفورات سائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من هذه الموازنة.

ب- من وفورات سائر حسابات الموازنات التقديرية لعام 2022 بالنسبة لكل من جهات القطاع العام الاقتصادي وشركات الإنشاءات العامة الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من موازنة أي من الجهات المذكورة.

ج- من وفورات مختلف أبواب وبنود الموازنات السنوية لعام 2022 بالنسبة لكل من الجهات العامة الأخرى في الدولة.

المادة 3- تلغى المادة (7) من المرسوم التشريعي رقم 38 لعام 2013.

المادة 4- يعمل به اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.

http://syrianexpert.net/?p=61442

18 - صندوق للاستثمار فكرة للدراسة.. مدير عام هيئة الاستثمار يعرض رؤيته

الوطن: 16-12-2021

بين مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أنه وخلال الجلسة الأخيرة للمجلس الأعلى للاستثمار تم التوجيه من رئيس مجلس الوزراء لكل القطاعات والوزارات لتوافي هيئة الاستثمار بسلسلة الإنتاج للمشاريع التي هي بحاجة لتطويرها ليتم العمل عليها ضمن خريطة الاستثمار للمرحلة القادمة.

وأوضح دياب أن التوجه نحو الاستثمار في المرحلة القادمة هو أمر حتمي ولدينا فرصة كبيرة لإعادة رسم ملامح الخريطة الاستثمارية وتوجيه الاستثمارات باتجاه المشاريع التي تشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بما يدعم مرحلة إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن القانون 18 قد رسم ملامح

الخريطة الاستثمارية من حيث الأهداف التي نص عليها ومن خلال المشاريع التي منحها سلة حوافز متنوعة سواء كانت حوافز مالية أم ضريبية أو إجرائية أو غيرها، حيث حدد القطاعات التي لها أولوية وحدد بعض الأنشطة المهمة مثل استخدام التقنيات ذات المحتوى الرقمي المرتفع للمشاريع والتركيز على استثمار براءات الاختراع والاستفادة منها ومنحها التسهيلات والحوافز.

ولفت دياب إلى أن هيئة الاستثمار قامت بإعداد برنامج تنفيذي بما يحقق أهداف القانون من خلال وضع منهجية للخريطة الاستثمارية في سورية متضمنة نموذجاً للفرصة الاستثمارية وما مكونات نجاحها والمشاريع المستهدفة وفق قانون الاستثمار وذلك وفق دراسات تقوم بها الجهات المعنية بالاستثمار.

وأضاف دياب إنه ووفق إستراتيجية هيئة الاستثمار فإن الهدف الأساسي هو المحافظة على الاستثمارات القائمة وتسريع عملية تنفيذها من خلال تحسين كل الإجراءات وإعطاء التسهيلات لأي مشروع يريد تطوير خطوط الإنتاج أو يوسعه وذلك بهدف تسريع عجلة الإنتاج.

مع التركيز على ثلاثة قطاعات أساسية وهي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الطاقة بشقيه الطاقة التقليدية والمتجددة. حيث منح القانون 18 حوافز ضريبية وإعفاءات ضريبية بشكل دائم للقطاع الصناعي بشقيه التحويلي والإستخراجي، ويجب الإشارة إلى أهمية القطاع الاستخراجي، لأننا نملك ثروات وموارد طبيعية غنية في سورية وإذا تم استغلالها الاستغلال الأمثل، فإنها ستحقق قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد

الوطني وبالأخص عندما نصل لمرحلة تصنيع هذه المواد والموارد وتحقيق القيمة المضافة منها.

أما بما يخص قطاع الطاقة فإن هناك تركيزاً كبيراً عليه وخاصة لناحية مشاريع الطاقة المتجددة سواء الشمسية أم الريحية، ومؤخراً تم منح ثلاث إجازات استثمار لمشاريع تعنى بالطاقة المتجددة ونعمل على تسريع تنفيذها، إضافة إلى مشاريع صناعية مهمة ولدينا طلبات لمشاريع إستراتيجية أخرى.

وأشار مدير هيئة الاستثمار إلى أن البنى التحتية هي الأساس لأي استثمار والدولة تعمل على تأمين البنى التحتية في المدن والمناطق الصناعية والحرفية ولكن هذا الأمر يرهق الدولة بأعباء مالية كبيرة، ولذلك فقانون الاستثمار حافظ على هامش مرونة لاستهداف أي مشروع يلبي احتياجات البنى التحتية، وهناك توجه حكومي لتوحيد المرجعيات للاستثمار في التطوير العقاري والاستفادة من القانون 18 لنخفض التكلفة على المستثمر حتى نصل إلى أن تكون هيئة الاستثمار السورية هي البوابة والمرجعية الوحيدة للمستثمر.

وحول الترجمة الحقيقية لقانون الاستثمار فقد أوضح دياب أنه يجب ملاحظة أن فترة التأسيس لأي مشروع استثماري هي ست سنوات ومع صدور القانون 18 اختلفت آلية الترخيص بشكل جذري حيث كان التعاون مع جميع الوزارات لوضع إستراتيجية واضحة للاستثمار وتم تخفيض مدة الحصول على إجازة الاستثمار إلى 30 يوماً فقط متضمنة الحصول على كل الموافقات والتراخيص. وخلال ست جلسات عقدها مؤخراً المجلس الأعلى للاستثمار تمت متابعة المشاريع التي حصلت على إجازات

الاستثمار إضافة لدراسة الطلبات التي قدمت لهيئة الاستثمار للحصول على الموافقات والتراخيص، وقد وجه رئيس الحكومة بضرورة الإسراع بتأسيس المشاريع من كل الجهات المعنية .وفيما يتعلق بصعوبات تمويل المشاريع الاستثمارية، أشار دياب إلى أن التسهيلات الائتمانية موجودة سواء كانت من مصارف محلية أم مصارف أجنبية وفق ما نص عليه القانون ومن خلال الآلية التي وضعها مصرف سورية المركزي، وقال: لكن ما نحن بحاجه إليه اليوم هو تطوير في آلية العمل المصرفي لنتمكن من تمويل هذه المشاريع ونسهل عملها من خلال الضمانات التي يقدمها المستثمر ويمكن الاستفادة من اعتبار المشروع ضامناً للتسهيلات الائتمانية والمصرفية، ولذلك يجب تطوير النظام المصرفي.

وحول فكرة إقامة صناديق الاستثمار، رأى دياب أنها فكرة جيدة وبعض الدول نفذتها وهي تساعد على تنفيذ بعض المشاريع النوعية وهي تجربة تستحق الدراسة والعمل عليها خلال الفترة القادمة من خلال إيجاد صندوق استثماري والاستفادة من تجارب الدول التي طبقت هذه الفكرة.

الوطن http://syrianexpert.net/?p=61444

19 - حوالي 19،3 مليار ليرة أرباح تراكمية للمصرف العقاري السوري

الثورة – نهى علي

حقق المصرف العقاري حقق أرباحاً تراكمية خلال السنوات 2018 – 2021، بلغت 19 ملياراً و 253 مليون ليرة سورية، منها 10،5 مليار ليرة خلال العام 2021 ولغاية الشهر العاشر منه.

ولفت الدكتور مدين علي مدير عام المصرف أن هذه الأرباح ناتجة عن النشاط التشغيلي والتوظيف والاستثمار، وتحصيل الديون المتعثرة وغير المتعثرة، وتسييل العقارات المحالة لاسم البنك.

و قد أسهمت عمليات الملاحقة والمتابعة طوال السنوات 2017 – 2021 في زيادة تحصيلات البنك حتى بلغت 136 مليار ليرة سورية، وتشكل نسبة التحصيلات من القروض المتعثّرة إلى إجمالي كتلة التحصيلات 46،60 %، أما نسبة التحصيلات من القروض غير المتعثرة فقد بلغت نسبتها 53،40% من إجمالي كتلة التحصيلات خلال السنوات المذكورة.

وأشار مدير عام المصرف، إلى سياسة مركزة لتنشيط الإقراض وتقديم تسهيلات ينفذها المصرف، سقف القروض بكافة أنواعها، وقد اعتمد مجموعة من الإجراءات.. منها رفع سقف القروض بكل أنواعها، لاسيما قرض شراء المسكن الجاهز وقرض الترميم.. إلى جانب فتح باب الإقراض وتقديم كافة التسهيلات، وفق ضوابط ونظام مخاطر و آليات محوكمة، تحقق مصلحة البنك وتحفظ المال العام عن طريق آلية إقراض صحيحة وفعالة تتوافق مع دور البنك و أهدافه وغاياته الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ بالحسبان أن عملية الإقراض كانت قد تأثرت بقوة بظرف كورونا والإجراءات المرتبطة بها وتحديداً عام 2020.

وقد بلغت قيمة القروض الممنوحة خلال السنوات الأربع 2018 – 2021 حوالي 39،602 مليار ليرة سورية، منها 14،263مليار ليرة خلال العام 2021.

ووفقاً للدكتور علي.. يمضي المصرف بسياسات تسليفية مدروسة في اتجاهات تنموية حقيقية في البعدين الاقتصادي والاجتماعي، مع ما يقتضيه ذلك توسيع سلّة المنتجات، ومطارح التوظيف الآمن لأموال المصرف. على التوازي مع جهود مكثّفة باتجاه إعادة تصويب أشكال الخلل القديم، وحسم الملفّات العالقة ومعالجة الملفات المتراكمة، وقد تم تحقيق إنجاز وصفه مدير عام المصرف بـ " النوعي."

يذكر أن المصرف العقاري يدير بنية تقنية متطورة من حيث البناء البرمجي والخدمات التي تتيحها، إلا أن تقادم التجهيزات يعيق جزئياً سيرورة وسلاسة بعض الأعمال، وقد نجح رغم الصعوبات في استدراك تدريجي لهذه المشكلة، ويعمل على تطوير لافت للمنظومة وللنظام المصرفي الذي يقوم بتشغيله..الثورة – نهى علي

http://syrianexpert.net/?p=61495

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***